عبارة الخص بها هذا الراي اروع من مقولـــــة السيد المسيح عليه السلام (ليس بالخبز وحده يحيا الانسان) والاية القرانية الكريمة ، التـــي تحذر من رفاهية لا تحكمها التقوى ومخافة الله.

واذا اردنا أن نهلك قرية امرنا مترفيهـــــا ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا.

صدق اللــــه العظيـــم

شكــــرا دولة الرئيس

دولة رئيس المجلس

سنكمل باقي الكلمات في الجلسة القادمة

٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

الجلسة يوم الاثنين القادم وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة)

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنـــان بعيـــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمـــد اللـــوزي

تعريـــــف

١ — اعد وبـــوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امــين عــام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيـــون** .

٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظما الضبط **السيدان نذير عطيات ونصري الشمايلة** .

٣ — قام بالاشراف عــلى طباعـــة هــذا العــــدد وتدقيقــه في المطبعـــــــة : منظم الضبط **السيد نصري الشمايلة** ومامور المجلة **السيد غسان النجداوي** .

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

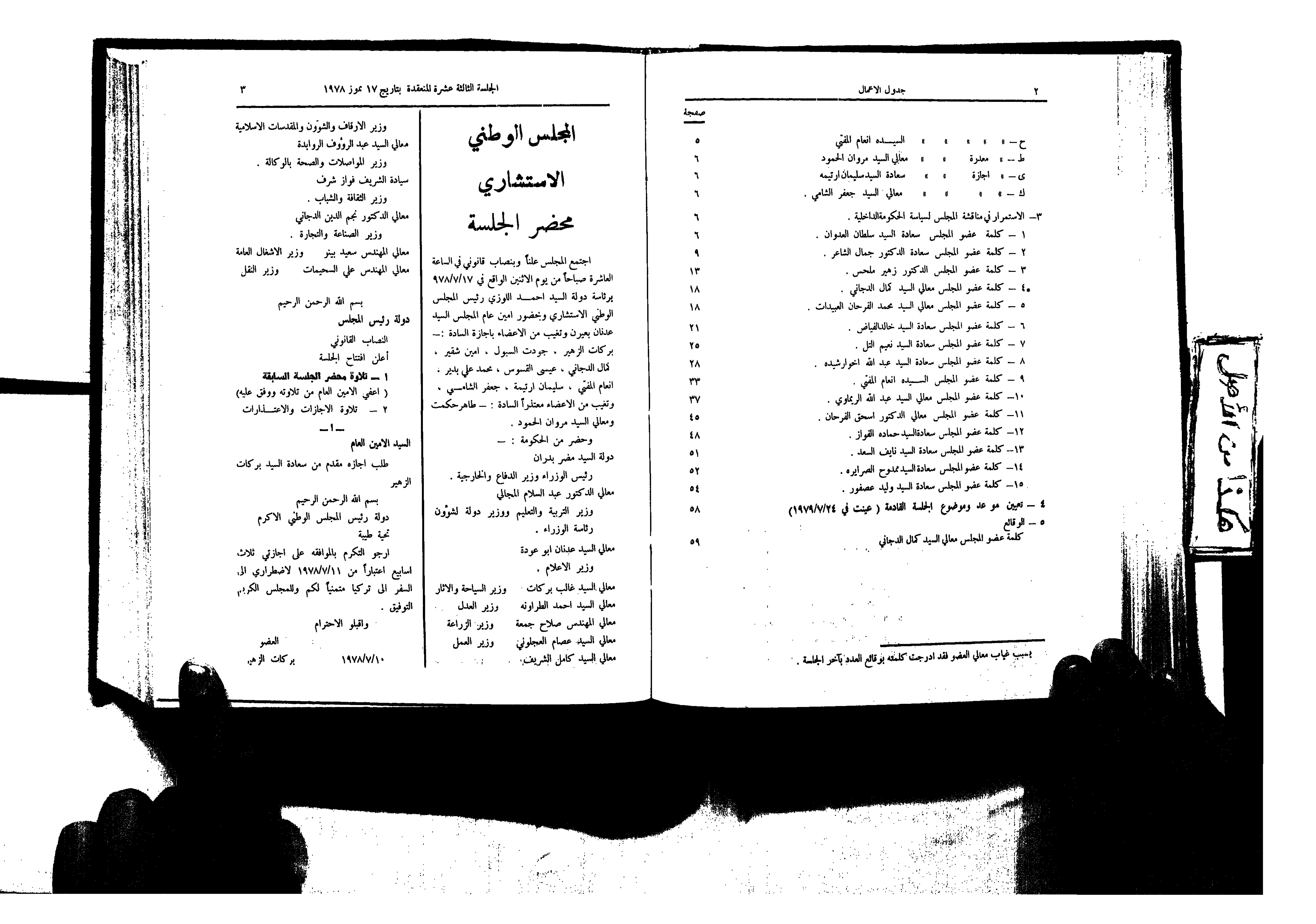
محضر الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ١٣ شعبان ١٣٩٨ هـ . الموافــق ١٧ تموز ١٩٧٨ م

(العدد ١٣) (المجلد ١)

جدول الأعمال

صفحة



بسبب غياب معالي العضو فقد ادرجت كلمته بوقائع العدد بآخر الجلسة .

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ٩٧٨/٧/١٧ برئاسة دولة السيد احمـــد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيرن وتغيب من الاعضاء باجازة السادة :— بركات الزهير ، جودت السبول ، امين شقير ، كمال الدجاني ، عيسى القسوس ، محمد علي بدير ، انعام المفتي ، سليمان ارتيمة ، جعفر الشامـــي ، وتغيب من الاعضاء معتذراً السادة : — طاهرحكمت ومعالي السيد مروان الحمود .

وحضر من الحكومة : —

دولة السيد مضر بدران

رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عودة

وزير الاعلام .

معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار

معالي السيد احمد الطراونه وزير العدل

معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة

معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

معالي السيد كامل الشريف

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير المواصلات والصحة بالوكالة .

سيادة الشريف فواز شرف

وزير الثقافة والشباب .

معالي الدكتور نجم الدين الدجاني

وزير الصناعة والتجارة .

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال العامة

معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

النصاب القانوني

أعلن افتتاح الجلسة

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

(اعفي الامين العام من تلاوته ووفق عليه)

٢ — تلاوة الاجازات والاعتـــذارات

— ١ —

السيد الامين العام

طلب اجازه مقدم من سعادة السيد بركات الزهير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس الوطني الاكرم

تحية طيبة

ارجو التكرم بالموافقه على اجازتي ثلاث اسابيع اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١١ لاضطراري الى السفر الى تركيا متمنياً لكم وللمجلس الكريم التوفيق .

واقبلو الاحترام

العضو

١٩٧٨/٧/١٠ بركات الزهير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع

موافقون

— ب —

السيد الأمين العام

اجازة من عضو المجلس السيد جودت السبول

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشـاري الاكرم

تحية طيبة :

سأسافر الى خارج البلاد في اجازة بمناسبة العطلة القضائية ، وسوف يمتد تغيبي لمدة اسبوعين اعتباراً من صباح يوم الاحد ١٩٧٨/٧/١٦ .

فأرجو المعذره ، وقبول فائق الاحترام

عضو المجلس

المحامي جودت السبول

١٩٧٨/٧/١٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— ج —

السيد الأمين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس السيد أمين شقير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأكرم

تحية طيبة وبعد .

حيث أنني مسافر الى قبرص في اجازة قصيرة ، فأنني سأتغيب عن جلسة الأثنين في في ١٩٧٨/٧/١٧ .

أرجو الموافقه على معذرتي .

مع فائق الاحترام والشكر .

الصيدلي أمين شقير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— د —

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد السيد طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم .

ارجو قبول اعتذاري عن حضور الجلسات الثلاث القادمه للمجلس الموقر وذلك بسبب سفري الى فرنسا مع قبول فائق الاحترام .

المحامي طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— هـ —

السيد الامين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس السيد كمال الدجاني

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم .

بعد التحية .

حيث انني مضطر للتغيب عن البلاد اربعة اسابيع اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١٧ أرجو ان تتفضوا بعرض الامر على المجلس الكريم للموافقه على تغيبي عن جلسات المجلس خلال هذه المدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

كمال الدجاني

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— و —

السيد الامين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس الدكتور عيسى القسوس .

دولة رئيس المجلس الوطـني الاستشاري المحترم .

تحية وبعد .

أرجو التكرم بمنحي اجازه لمدة ثلاثة اسابيع وذلك لوجودي خارج البلاد في اعمال خاصة .

ولكم مزيد الشكر سلفاً .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور عيسى القسوس

١٩٧٨/٧/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— ز —

السيد الامين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم عمان

بعد التحية .

أرجو اعلامكم أنه لأسباب صحية سأغادر عمان الى انكلترا بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٦ .

أرجو التكرم بالموافقة على تغيبي عن عمان لمدة أسبوعين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد علي بدير

١٩٧٨/٧/١٢

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

— ح —

السيد الامين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس السيده انعام المفتي .

دولة رئيس المجلس الوطـني الاستشاري الافخم .

تحية وبعد .

أرجو الموافقة على اجازتي من ١٩–٧/٢٧/١٩٧٨ لحضور مؤتمر الهيئة العلميـة للدراسات والبحوث للمرأة االعربية في الرباط .

واقبلوا فائق الاحترام .

عضو المجلس

انعام المفتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؛

الجميع

موافقون .

– ط –

السيد الامين العام

كتاب معذره مقدم من عضو المجلس السيد مروان الحمرد .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

أرجو قبول معذرتي عن حضور جلسة يوم الاثنين الموافق في ٧/١٧ لأسباب طارئة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

مروان الحمود

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرة العضو؟

الجميع موافقون

– ي –

السيد الامين العام

كتاب اجازه مقدم من عضو المجلس السيد سليمان ارتيمه

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم .

ارجو ان اعلم دولتكم بأنني سأدخل المستشفى من ١٩٧٨/٧/٢٢ ولغاية ٩٧٨/٧/٣٠

ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي لكم وللمجلس الكريم خالص الاحترام

٩٧٨/٧/١٧

عضو المجلس الوطني الاستشاري.

سليمان ارتيمه

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازه العضو ؟

الجميع موافقون

– ك –

السيد الامين العام

طلب اجازه مقدم من عضو المجلس السيد جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس الوطـني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة شهر من تاريخ ١٩٧٩/٨/١٧ لاسباب مرضيـة

واقبلوا احترامي

العضو

جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

٣ – الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة الحكرمة الداخلية



دولة رئيس المجلس

استمرار المناقشة لبيان الحكومة أحب أن اؤكد وأذكر بضرورة الاختصار لكل الاسباب الوجيهة بما في ذلك الحر

(١)

الخطيب الاول السيد سلطان العدوان .

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين

قبل ان اتحدث عن موضوع الزراعة لا بد لي كرياضي لايزال يعمل في هذا الميدان ان اتحدث عن الرياضة باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور والارتقاء في اي بلد من بلدان العالم كيف لا وقد لعبت منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا دوراً بالغ الاهمية حتى في تقريب جهات النظر السياسية الاجتماعية – والاقتصادية بين الشعوب والدول المختلفة .

اذا كانت الرياضة في بلدنا ليست بالمستوى الذي نريده جميعاً بالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الثقافة والشباب فلئن الامكانات المالية محدودة ولان الجهود المبذولة ليست بحجم الدعم المالي المطلوب .

وارجو من الحكومة الجليلة ان تولي اهتماماً اكثر وذلك بزيادة المخصصات لدعم قطاع الشباب والرياضة ولتتمكن وزارة الشباب من تنفيذ برامجها ومخططاتها لتوسيع القاعدة الرياضية في كافة انحاء المملكـــة .

ان انشاء الملاعب الرياضية ليس من مسؤولية وزارة الشباب فحسب وهي التي تتحمل المسؤوليات الكبيرة ، انها مسؤولية امانة العاصمة وبلديات المملكة جميعها ، ولقد استغرب القطاع الرياضي عندمـا تحول ملعب ام اذينة وهو من اراضي امانة العاصمة الى فندق كبير .

ان دعم الحكومة للقطاع الرياضي يعـني المساهمة العملية الفعالة في خلق جيل قوي في بنيانه الجسماني والخلقي والوطني .

دولة الرئيس، حضرات الزميلات والزملاء المحترمين

اود ان اتحدث الان عن موضوع هام جـداً يهم قطاعاً كبيراً من مواطنينا في هذا البلد قطاعـاً يهمنا جميعاً ان يظل بخير لنظل بخير .

اود ان اتحدث عن سياسة الاستيراد والتصدير للخضار والفواكه فنحن نعلم جميعاً ان الزراعـة نمت وتطورات نتيجة لحوافز كثيرة ومتعددة وان تنمية هذه الحوافز هـي السبيل لتفجير طاقـات مزارعنا وتطويرها ، والاردن من اكثر الدول في المشرق العربي خبرة في انتاج وتسويق الخضروات والفواكه ، ولقد ازداد انتاج الاردن من الخضار حتى زاد بمجموعه في الضفة الشرقية خلال العـام الماضي عن مجموع انتاج الضفتين قبل عام ١٩٧٣ وتطلب هذا الانتاج المزيد من الجهد والعمل المتواصل لتصريفه في الاسواق العربية المجاورة .

ولقد تم فتح هذه الاسواق امام المنتوجات الزراعية الاردنية واصبت هذه المنتوجات الزراعية تلاقي اقبالا ممتازاً في تلك الاسواق التي تعتبر العصب الرئيسي لدعم الاقتصاد الزراعي ودفع عملـية التنمية والتطوير الى الامام .

ليس هنالك تنمية بلا طموحات وتصريف وتسويق المنتوجات وخاصة الزائدة عن حاجة استهلاك الاسواق المحلية تعتبز من الاسس اقامة والحوافز الكبيرة لدعم عملية الانتاج .

ولقد كثر في الاونة الاخيرة التعرض لموضوع تصدير الخضار والفواكه بحجة حماية المستهلك وارجو ان اؤكد ان حماية المستهلك لايمكن ان تكون على حساب منع التصدير وبالتالي لايمكن ان تكون على حساب المزارعين .

ان المزارع الاردني الذي يوقف حياتـه ومستقبله على مدخوله من انتاجه الزراعي لايمكن تعريضه من وقت واخر لهزات النيفة في دخله عن طريق منع التصدير .

ان المزارع الاردني ينمو ويتطور بدافع من حبه لعمله وبلده ويتحمل كل انواع المخاطر الجوية كمخاطر الصقيع وفتك الامراض والحشرات دون اية مساعدة يلقاها من احد ان هذا المزارع هـــو الذي يساعد نفسه ويدعمها ويتحمـــل النكسات والخسائر ويغطيها من شقائه وشقاء افراد اسرته .

وارجو ان اوءكد في هذا المجال ان مثل هذا المزارع الذي لايلقي الدعم والمساعدة عندما يتعرض للخطر جدير بان يتمتع بحقه المشروع في جني اي ربح نتيجة تحسن في اسعار محصولاته سواء اكان ذلك في الاسواق الداخلية او الخارجية . واذا كان لا بد من الوقوف امام جني المزارع لارباح مشروعه لمحاصيله فلا بد ان تكون هناك سياسة ثابتة تدعم هذا المزارع في حالـــة تدهور الاسعار او تعرض المحاصيل للمصاعب والكوارث .

ان منع تصدير المنتوجات الزراعية يلحق ضرراً كبيراً وخطيراً بالمزارع الاردني ويوءثر على حياته وعلى انتمائه وعمله ويسهم في زعزعـــة الاقتصاد الاردني الذي تشكل الزراعة جزءاً هاماً منه بالاضافة الى ان هذا المنع يسهم في تدمير حياته الاجتماعيـــة وينعكس بصورة مباشرة على مشاعره واحاسيسه الوطنية التي نحرص جميعاً على توجيهها ورعايـــتها بحيث تتفاعل هذه الاحاسيس وتلك المشاعر لتترجم عملا وانتاجاً وحرصـــاً .

وان تدهور وتدني اسعار المحاصيل الزراعية سيقود الى تدهور وتدن في مداخل العاملين في القطاع الزراعي و هذا بدوره يقود بشكـــل مباشر او غير مباشر الى هجرة المزارعين من القرى الى المدن اومن الاردن الى الخارج طلباً لعمل يوفر لهم حياة مستقرة كريمة . وهذه الظاهرة بدت تلوح بالافق وبدأنـــا نحس ونلمس النقص الشديد في الايدي العاملة الزراعية وفي وفرة المزراعين الفنيين حيث اخذت هذه الفئة تهاجر الى المدن او الى الدول المجاورة طلباً للرزق .

واكثر من ذلك فان منع التصدير اخذ يوءخر مسيرة الاقتصاد الاردني ويحول دون تمكننا مـــن مواكبة القافلة الزراعية النازعة نحو الاكتفاء والتطوير دليل ذلك ان ثقة بعض الاسواق الخارجية بتعاملها معنا اصبحت مهزوزة وهي اسواق تقليدية لنا مما حدا ببعض الدول المجاورة الى ان تحل محلنا وتنافسنا سي حيث ثبات التزامها .

ان ظاهرة الغلاء ومعالجتها عن طريق منـــع التصدير امر مضر وخطير على القطاع الزراعـــي فليس المزارع هو المسوءول عن الغلاء وليس المزارع هو سبب الغلاء .. ولو القينا نظرة سريعة عـــلى مستلزمات الانتاج مثل الاسمدة والكيمياويات ومياه الري واجور الشحن واثمان العبوات والايدي العاملة التي تضاعفت الى اكثر من ٣٠٠٪ عما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ لاستطعنا ان تقول من هم المسوءولون

وان نظرة سريعـــة الى الاثمان الحقيقية التي يقبضها المزارع بالمقارنة مع الاثمان التي يدفعهـــا المستهلك توءكد لنا الحقيقة .

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين :

ان عدم تعميم مجمعات الاسواق الشعبية في عمان وباقي مدن المملكة سيبقى مسألة التحكم بأسعار القطاعي في ايدي الباعة في الجبال وخاصة في المحلات التي يسمونها بالصيدليات .

لذلك فان اقامة مثل هذه المجمعات للاسواق الشعبية لبيع المنتوجات الزراعية واللحوم والمعلبات وتأجيرها بأسعار معقولة سيساهم في تخفيف العبء عن كاهل المستهلك ، وهناك همس كثير يدور في اكثر من وسط حول موضوع تأجير محلات السوق المركزي في عمان ، اذ وصلت قيمة فروغ المحل الواحد « الى عشرين الف دينار » تصوروا الطرق الكثيرة التي سيسلكها المستأجر لاسترداد هذا المبلغ ؟ ومن اين ؟ اليس المستهلك هـــو الضحية ؟ اليس المزارع هو الهدف المطلوب ؟ لا يكون انتاجه بعد ذلك رهينة في ايدي هوءلاء التجار والوسطاء .

انني امل ان تنظر الحكومة الموقرة بجدية اكثر الى القطاع الزراعي لان هذا القطـــاع هو عصب حياتنا واستقرارنا وصمودنا . وفي هذا المجال لابد من القول ان من الضروري تنشيط حركة تصنيع المنتجات الزراعية ووضـــع اسس وقواعد ثابتـــة لانتاجها وتسعيرها ومنع استيراد المواد المماثلة لها لان مثل هذه المنشآت التصنيعية والتمويلية تسهم في الاستفادة من الانتاج كله دون ان يكون هناك فائض ودون ان يكون هناك مجال للاتلاف .

واذا كان هناك اصرار على توفير المنتوجات الزراعية في الاسواق المحلية بأسعار رخيصة فارجو ان لاتكون عـــلى حساب المزارع وعـــلى حساب مسيرتنا الزراعية التي يجب علينا جميعاً ان نعمل على دعمها وتطويرها وتحديثها ليستطيع مزارعنا مواكبة القافلة المتحضرة راننا على ثقة بأن حكومتنا تحرص على مزارعنا حرصها على ركن هام مـــن اركان اردننا العزيز وصرح شامخ من صروحه .

« احرثوا فان الحرث مبارك ان قامت الساعة وفي يد احد منكم فسيلة فان استطاع ان لايقوم حتى يغرسها فليغرسها »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة الرئيس

الكلمة للدكتور جمال الشاعر فليتفضل .



دولة الرئيس

حضرات الاعضاء المحترمين

انني اضم صوتي الى كل الذين سجلوا لدولة رئيس الوزراء وزملائه اصحاب المعالي تقديرنا لهم جميعاً . فلقد تقدموا لنا بدراساتهم ومنجزاتهم . واشتركوا معنا بسماع كل ما قيل من مباركة لجهودهم ، وانتقادات لمواطن السلبية هنا وهناك . كما استمعنا الى المطالبة بانجازات والتعبير عن آمال منها ما يمكن تحقيقه ومنها ما سيظل طموحات نسعى اليها ، مشاركين في دفع عجلات التقدم نحوها ومشاركين في تفهم ما ما يقف امامها من الصعوبات في سبيل تقصير الطريق اليها .

كل هذه القضايا التي تشكل عناويـــن وتفصيلات السياسة الداخلية ، ستظل مادة للبحث خلال فترة قصيرة ، فنسعى معاً ، وبعون الله وقيادة الحسين ودعم المواطنين الى وضع الاسس التي تشكل دليلا للعمل نقيس بهومن خلال توضيحه

وتطويره خطواتنا ، ونثبت اقدامنا على طريق تثبيت الجيد وتحسين الاقل جوده .

ولا حاجة بنا للتأكد مره اخرى على ان هذه الحكومة التي تطلعت منذ اول يوم لها في تحمل المسؤلية ايجاد صيغة للشاركة ، تبرهن في كل يوم على اصالة ايمانها بها ذلك الايمان الذي سيظل جسرا قويا بينها وبين هذا المجلس وبالتالي بينها وبين المواطن . وهي بذلك ترسخ خطوة اساسية ومباركة على طريق العلاقات الدستورية التي قامت بين االحكم والمواطن ، منذ قيام هذا البلد فكان في فترات الابتعاد عن تلك العلاقات قلق للحكم ومتاهة للمواطن .

لقد اشار دولة رئيس الوزراء في بيانهالى تقييم العمل والذات فتجد الحكومة في قيام المجلس الوطني الاستشاري فرصة اخرى تسنح لهذا التقييم من خلال تطلعات المواطن الذي يعبر عنها اعضاء المجلس ، ومن خلال وضع الصيغ المحدده لتطوير برامج الحكومة على اساس تلك التطلعات ومن خلال المشورة وابداء الرأي بالمؤهلين كأشخاص وأجهزة لتحمل مسؤولياتها .

لذلك فأنني اكرر ما طالبت به ، بأنيختار المجلس عددا من اعضائه بالاضافة الى رؤساء اللجان ، في هيئة موسعه من اجل دراسة ومتابعة القضايا التي اثيرت من قبل الحكومة واعضاء المجلس ، دراسة منظمة وعميقة ، تقود الىوضع المعادلات الجدية التي تصلح لان تكون دليلا للعمل والحوار المشتركين الدائمين .

دولة الرئيس

إن اية حكومة لا بد وان تعمل من خلال الحقائق والخيارات التي تطرح امامها ولكن اذا كان لها قناعة وهدف ، فأن الخيار لا يكون دائماً سهلا . فصحيح اننا نواجه عدوا طامعا وان وان مواردنا قليلة ، ولكن قناعات هذا البلد بحكم تاريخه ومبادئ قيادته وبحكم طبيعة تكوينه وطبيعة مسؤلياته ، كانت ولا تزال قناعاتتقوده الى الخيار الصعب وتتحمل في سبيل ذلك الخيار ما تتحمله من مواجهات ومجابهات .

ومن هنا فأن المواطن ، مادة العمل ولبنه البناء ، سيظل الركيزة التي نسعى في سبيلها، فنستهدف من اجل المواطن ان يكون الاردن خطا من خطوط الدفاع الاولى عن الامة العربية وبلد التنمية الاقتصادية وتنمية القدرات الذهنية واليدوية وهو المواطن الذي يتمتع بحريته الكامله ليشارك في قول الكلمة البناءة ولا تغلق امامه سبل العيش الكريم او تغلق في وجههه ابواب بلده لرأي يبديه .

وان كان الاردن استطاع بقيادته المتميزة ان يسير على كل هذه القناعات بالدستور وبالمواطن وبالهدف ، فنجد انفسنا نسير في الطليعة من حيث ما يطمح اليه الشعب من الامن على نفسه وعلى ماله ، ومن تسخير كل طاقة بشرية او ماديــة ممكنه من اجل ان يظل واقفاً يتصدى للصعوبات ويتغلب عليها . ان كان الاردن استطاع ذلك فأنه يجدر بنا ان نتوقف قليلا عند كل ما قيل حول المجالات التي يستطيع المواطن فيها ، ان يمارس مسؤلياته في اقامة البناء القوي المتماسك .

لقد تحدث فريق من الاخوة المحترمين عن الحريات العامة . وان كنت اتفق مــع الخطوطــ الرئيسية لكل ماقيل ، فارجو ان اطرح امامكم ما في ذهني من تصور لهذا الجانب من حياتنا ،لاسيما



ونحن نسعى الى ايجاد الصيغ التي تفتحلنا مجال المساهمة في مواجهة المرحلة التاريخية ، واتخاذ المواقــف الحاسمة خلال السنوات المقبلة .

فالقضاء في مستواه الرفيع في بلدنا هر رمز من رموز الحضارة ومؤشر لتقــدم المجتمع في كــل مؤسساته . وبصرف النظر عن اجة اجتهاد اتحول فلسفة اي حكم او طبيعته فان في استقلال القضاء وتوسيع صلاحياته وفي دقة اتنفيذ احكامه دلالــة ا كيدة على صحة اي مجتمع وعلى قدرته رامكاناته كذلك فهو صمام الامن الوحيد في الحفاظ على موازين العلامات بين مختلف المؤسساتوهــــو الحماية لحقوق المواطن والسلطة ، شخصية كانت ام سياسية .

وأما بالنسبة للصحافة والعمل السياسي ،فلا بد ان ننظر اليهما بأكثر تفحصاً وتفهماً للوسائل التي من شأنها انتسير بنا نحوالهدف لا ان نكتفي بالنظرة المجردة والتي قد تحمل في طياتها تجردها خطــورة الانتكاس . فتحن لايمكن ان نسقط من حسابنـــا اهمية الحفاظ على متطلبات وضرورات خلق المناخ الملائم لتطوير الحياة السياسية في اتجاهها الصحيح اتجاه الحياة الدسترية الكاملة . كما لا يمكن ان نتجاهل الظروف التي مرت على هذا البلد ، فساهمت بالكثير من الانقسامات وعلى الكثير من القضايا وتعرضت الى امن البلدوامن المواطن وبعثرت الجهودوحطمت الجسور .

لقد قسا بعض الاخوة على الصحافق، ونأمل ان لم يكونوا يقصدون ما فهمناه ولكنن كلمة الصحافة وفنها كانت واضحة مــن حيث تعريف ماهيتها وتحديد دورها . فهي في جالب منها مؤسسات مالية لها وعليها حقوق ومسئولــيات المؤسسات المالية ، و كن الذين يقومون عليها اصحابمهمة لهم كبرياء اصحاب المهن ولهم قواعدهم الاخلاقية والوطنية وهي باتالي تتميز عن بقية المهن والمؤسسات بلعلى البلد ككل .

من هنا فأنني أوئيد الاستاذين جمعة حمــاد ومحمود الشريف كل التأييد في ضرورة تشكيــل لجنة خاصة ، او في ان يعهد للجنة الدراسة والمتابعة الموسعة التي اقترحت تشكيلها كي تتدارس قانون المطبوعات وتضع التوصيات اللازمة والتي تعكس حقيقة المرحلة الوطنية التي نجتاز في تعديل ما يمكن تعديله من ذلك القانون وكذلك كي تتمكن الصحافة التي نعتز بها جميعاً وبما وصلت اليه من مستوى لان تكون المرآة الاكثر صفاء واوضح صورة . كما انه لابد ان نقرر بأن الصحافة التيحقلا من حقــــول الحريات العامة تظل تحافظ على ذلك الميزان الدقيق بين التزاماتها وحقائقها المالية وبين ان تتجاوز حدود تلك الالتزامات فتكون منابر للرأي الذي يطرح من خارج كوادرها .

وكذلك فان العمل السياسي يجب ان ينطلق من ادراك حقائق المرحلة التي يعيشها الاردن وتعيشها الامة العربية . فلقد مر على الساحة الوطنية والقومية تجارب عاشها وعاناها العديد من الاخوة هنا ،والذين منهم مارسوا ويمارسون مواقع المسؤلية في مختلف مستوياتها . تجارب كانت من العمق والكثافة مــا يجعلها قادرة على استيعاب تلك الحقائق .

ان معادلة الحكومة في عدم مؤاخذه انسان بما يعتقد لنفسه او يشترك فيه مع غيره ما لم ينقل هذا الاعتقاد للناس بالاساليب غير المشروعة او يحاول تجميعهم او تنظيمهم لتحقيق امر يهدد امن الدولة وسلامتها هذه المعادلة هي الصيغة الاقرب ما يكون

الى الجدية في تفهم اهمية الاعتقاد السياسي واهمية ممارسته في مرحلتنا هذه .

على ان تتطور هذه الصيغة التي نتائجها المنطقية من حيث توجه الاعتقاد والعمل السياسي الى الدولة والى المواطن في قناعات وبنرامج يتحمل اصحابهـا مسئولية الالتزام بها في اي موقع من مواقع الحيـاة . العامـــــة .

وانني ارى في تطبيق وتطوير هذه المعاأدلات ووضع الاسس اللازمة لحيرتها وزخمها ، طريقاً بنا جميعاً الى وضو القواعد الضرورية للسير بالبلاد نحو الظروف الملائمة للحياة البرلمانية التي تقوم على متانة العلاقات الاجتماعية وعلى موضوعيتهـــــا وسلامتها .

دولة الرئيس

حضرات السيدات والسادة

ان ما واجهته هذه الحكومة ، وما انجزته او تنجزه من مكافحة الغلاء الى وضع الحلول الاقتصادية والاجتماعية من مؤسسات الاستهلاك ومشاريع الضمان والتأمينات وغيرها من مختلف مرافق الحياة ، ان هو الا امتداد لما سبقها مـــن مواجهات وانجازات في ايجابياتها وسلبياتها وهو يشكل تحديا دائماً لاي فريق مسئول في حاضر هذا البلد وفي مستقبله ومن هنا فأن قيام المؤسسات المؤ سسات والاجهزة المستقرة يكون عاملا هاما يبتعد بالمنجزات عن الاجتهادات الفرديـــة أو المحدودة او المستعجلة . فيكون دور أية حكومة هو استكمال لما سبقها وتمهيد لما يأتي بعدها ، ويتاح لكل حكومة انذاك ان تطور وتحسن وتنسيـــق وان تشيد لبنة اخرى على طريق الاكثر كمالا

ونحن ندرك ان النظرة التي تمكن وراء السياسية الاقتصادية في الاردن هي مزيج من الاقتصاد الحر ، والاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة أو تؤثر فيه الا انه من الواضح ان هناك ثغرات لا يزال يستطيع ان ينفذ منها اصحاب الجشع في كل الفعاليات الاقتصادية وقد يكون في بعض الدوائر حقول خصبة لاجراء الدراسات العميقة ووضع الحلول الشجاعة وغير الروتينية للوصول الى اوضاع اكثر صحة .

كذلك فأنه عندما يكون التوجه نحو التنمية وعندما تكون الخدمات في سبيل التنمية فأن اي تخطيط على هذا الاساس يجب ان يقلل من اهمية العوامل التي تعتمد توزيعها غير متوازن في تلك الخدمات . سواء كانت ادارية ام اجتماعية ونحن نشجع وندعم جهود الحكومة والمؤسسات التي الاجهزة الادارية وزيادة فعاليتها التي تعمل على التي تعمل على اعادة النظر بالتوريد ،وعـــلى تحديث الاجهزة الادارية وزيادة فعاليتها وقد يكون وادي الاردن من الامثلة البارزة والتي تركز الدولة جهودها عليه منذ سنوات عديدة املين ان تصل الى نتائجها المرجوه .

واخيرا فأن موضوع الخدمات الصحيـــة والذي اعطاه زملائي من الاطباء العناية الاكثر فأنني اكتفي بالقول بأن الهدف بالقول من التخطيط الصحي هو وضع جميع الامكانات المتوفرة في خدمة ارسع قاعدة من المواطنين ، وعلى اعلا المستويات الممكنة مع الحفاظ على رموز التقدم العلمي دلائل للطموحات الحضاريـــة . وهكذا فعلينا ان نبذل الجهود لاقامة الاجهزة المشتركة الدائمة والفعالة بين مختلف القطاعات ، كما انه نه لا بد من اشتراك الجامعة الاردنية من خلال كلية الطب في هذا الجهد وذلك من اجل إعادة

النظر بالقوانين والانظمة والتقاليد لمختلف المؤسسات الطبية في سبيل تطويرها لتواكب المعطيات الجديدة

ولقد وضع بين ايديـــنا مشروع قانون التأمينات الاجتماعية ، ومـــن اهـــم بنوده التأمين الصحي . ولقد قامت تجارب القـــوات المسلحة ووزارة الصحة ، والقطاع الاهلي علينا ان نتدارسها وأن لا نلجأ الى بدايات جديدة ، او نستورد ما كان نتاجا لتجارب بلدان ومجتمعات لها ظروفها او نظراتها وتقاليدها .

واذ يشاركنا هذا المجلس أخوه من نقابات العمال ، والفعاليات الاقتصادية فأنني اتوجه اليهم لما أتوجه الى معالي وزير العمل وزير الصحة من اجل ترحيد المشاريع المتماثلة في القطاع الاهلي كي يمكن من مواجهة الاطراف المعنية من اطباء ومستشفيات ومستودعـــات دوائية وغـــيرها في في جبهة واحدة ، وكي تحث تلك الاطراف لترحيد خطوط عملها . وبذلك تكون نواة جديدة يرتكز عليها العمل من خلال مؤسسة التأمينات الاجتماعية عند قيامها . ولعل في مشروعي التأمين الصحي لمستخدمي شركتي المصفاة والكهربـــاء ما يصلح لتوحيد من هذا النوع ، وذلك لتشابه هذين المشروعين ونجاحهما ومثل هذه الخطوة قد تسرع في تحقيق صندوق التأمين الصحي الشامل وتضع امامه الخبرة الانسانية والرقمية اللازمة لانجاحه.

دولة الرئيس

ايها المجلس الكريم

ان ما نشارك به من قول الكلمة وبذل الجهد هو من اجل بناء الاردن جزءاً من الوطن العربي الكبير ، ونموذجاً من نماذجه الحية الفاعلة في المسيرة القومية المتكاملة ، على طريق الوحدة والتقدم ومن اجل تحرير كل جزء سليب من الوطن العربي ومن اجل المثل التي تطلع اليها الانسان منذ كتب الانسان تاريخه .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

(٣)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للدكتور زهير ملحس فليتفضل

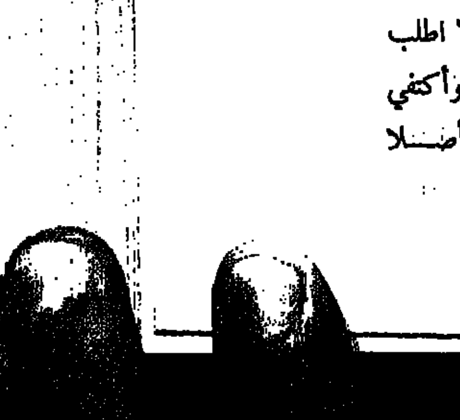


الدكتور زهير ملحس

سيدي دولة الرئيس ، اخواني واخواتي

ان الاوضاع الداخلية لاي بلد متشعبة وكثيرة وتجاوب حكومة دولة السيد مضر بدران بتقاريرها المنسقة المفصلة هو دلالة صحة المظهر وعمق العلاقة التي تربط هذا المجلس بالمسؤولية وبالتالي مع جمهرة الشعب .

استسمح دولة رئيس المجلس ان تطرقت الى امور عدة وانني أعد دولة رئيس الوزراء ألا اطلب ما يحمل موازنة الدولة أعباء مالية جديدة وأكتفي بالتعليق والمناقشة ضمن الحدود المرسومة أصـــلا للنفقـــــات .



ان اهم رأسمال في هذا البلد هو المواطن الفرد فهو المحور والفلك في آن واحـــد ومواطننا صغير السن . فاذا كان (٥١) بالمئة من السكان هـــم دون سن الخامسة عشرة واذا وصلت هذه النسبة الى (٨٨) بالمئة لمن هم دون الخامسة والاربعين . اذن علينا ان نقف وقفة فاحصة ومدققة لاستيعاب هذه الاحصائية المذهلة . يعني ذلك ان اكثر أعضاء هذا المجلس الموقر هم من أل ١٢٪ فقط من سكان المملكة و ربما عرف العدد الصحيح السيد عدنان بعيون .

ان هذا المورد الناشـــئ يحتاج الى التركيز في الرعاية والعناية والنصح والارشاد وانارة السبيل له بصدق وحق . كفلته وزارة التربية والتعليم واشرفت على ترجمة فلفستها التعليمية في ذلك ضمن الافاق والتطلعات المرجوه ، وجهدها محمود ومقبول داعياً لها بالتقدم والازدهار واستمرارية التحديث في برامجها واسالنبها حسب المتطلبات القومية والحضارة الانسانية . غير ان عشرين الفاً من هؤلاء الشباب ينهون والشابات صف التوجيهي كل عام وفي ذلك الوقت بالذات يحتاجون الى رعاية ودراية وتوجيه للمجالات الممكنة لهم علمياً وعملياً هنا وفي الخارج واذا كانت جامعاتنا تستوعب اقل من ثلث هـــذا العدد سنوياً فان الاكثرية العطشى للعلم والمعرفة تتوجه الى الخارج دونما مؤشراً او مؤهل الا النشاط الفردي او التجمعات التجارية أصلا كمكاتـــب الجامعات .

اذن لابد من معادلة صادقة مخلصة أمينة ترعى هؤلاء الشباب والشابات وتوجههم ضمن اطـــار الضرورات القومية ..

ان انشاء هيئة للدراسات العليا والتخصصية يمكنها ان تحل قسماً كبيراً مـــن المشاكل هذه التي تزداد سنة فسنة ومن اعمالها على سبيل المثال : ــ

١ ــ احتواء كل من يريد التخصص او الدراسة العليا او الجامعية .
٢ ــ القيامة بالدراسة والاحصاء مع كافـــة المؤسسات الحكومية والاهلية لاحتياجات الوطن التقديرية من كافة فروع الاختصاص والتعمق في الدراسة .
٣ ــ توجيه الطالب الى المكان الملائم المعترف به من قبل هذه الهيئة في اي مكان في العالم .
٤ ــ اجراء الاتفاقات الدولية لتأمين طلابـــنا بحاجاتهم من العلم والمعرفة والاختصاص

ولوزارة الصحة عبءٌ كبير في الحفاظ على منـــع اصابة هذا الشعب سناً من الخلل او العطب في سني تطوره . وتقديرها مقبول ومشكور . الا انني اود اقتراح تعديل نظام ومراقبة المختبرات الخاصة لعام ١٩٧٠ لاحتواء ما يلي : ــ

١ ــ اتاحة المجال والفرصة لاقامة جمعية او نقابة لجميع العاملين في المختبرات الطبية الحكومية منها والاهلية .
٢ ــ العمل على توحيد وتحديث وتطوير التحاليل المخبرية .
٣ ــ المراقبة الذاتية للتأكد من سلامة التحاليل بين حين وآخر .

واذ نحن بصدد المختبرات اطلب راجيـــاً الاسراع في اعمال لجنة توحيد المختبرات لغايات تحليل المواد الغذائية الموزعة الان على ست او سبع مؤسسات او وزارات .

ولوزارة الثقافة والشباب كل الود والاحترام والامل المعقود عليها كبير لخلق جيل من الشباب مبدع وملوك للفهم الفني ومسترشد بالاساليب الرياضية الحديثة بعد ارساء قواعـــد الاخلاق الاسلامية

المتميزة ليصبح أهلا للمسؤولية وقادراً على الاستمرارية في التقدم والتطور فيحسن العمل في السلم والنصر في الحرب .

اما تمنياتي لهذه الوزارة الفنية فيتلخص فيما يـــلي : ــ

١ ــ اتمنى ان ارى شبابنا مشاركـــا فعالا في المباريات الدولية للرياضة والفنون .
٢ ــ اتمنى على الوزارة وبالتعاون مـــع وزارة السياحة والاثار على الاخذ بتوصيات المؤتمر الأول وزراء الثقافة الذي عقـــد في عمان عام ١٩٧٦ بالعمل على رفض مظاهر الاغتراب ا غوي ومنها التسميات السياحية الأجنبية لاكثر المطاعم والفنادق وكذلك المحال التجارية في أكثر مدننا .
٣ ــ ومن هذه التوصيات ايضا وجوب استعمال اللغة العربية للتعليم في جميع مراحله بما في ذلك التعليم الجامعي للعلـــوم بأختلاف أنواعها .
٤ ــ اتمنى الاسراع في انجاز المسرح الملكـــي والعمل على اقامة نـــواد للشباب بالتعاون مع امانة العاصمة في مناطق عمان التسعة بدءاً من المناطق الشرقية .

وتحية لوزارة الأوقاف فالتنظيم والمتابعـــة والرقابة لشؤون الحج والحجاج امر يستحق كل الشكر والثناء بعد ان كان يتخبط في ادغال الجشع والاستغلال . والامل معقود على هذه الوزارة ان تستمر بجهودها المكثفـــة للاستمرار بتأمين وسائل النقل الحديثة الحضارية وفرض تحسينها بأستمرار . وكذلك العمل على تأمين راحة الحجاج الوافدين بالتعاون مع السلطات المسؤولة المختلفة في البلد .

اما الاثار والمقامات الاسلامية وهي التراث المشع الوهاج في تاريخ امتنا فقد اصابها الكثير من الاهمال على مدى سنين عديدة وأملي الا يقتصر درو الوزارة على الاثار والمقامات الاسلامية في الاردن فحسب فالاسلام وحـــده متماسكة تتعدى حدود بني الانسان ولا تعرف الا حدود الله عز وجل . للذلك فأنني أهيب بوزارة الأوقاف التعاون الجاد الفعّال مع مثيلاتها في منزل الوحي الوحي حيث يزخر التاريخ الاسلامي ولا ثـــار للعمل على ضبط مواقعها وحفظها وترميمها لتكون درسا لشبابنا ومثلا لكل دارس وبحاث في تاريخ امتنا المجيدة .

ولوزارة الأوقاف سؤال يحير الناس ويبلبل الأفكار . ولست في سؤالي هذا من قبيل الرغبة في الدخول في متاهات النقاش ولكنني ارجو من الوزارة اعادة الدرس والتحميص واجراء الحوار الصريح في موضوع الفائدة البنكية . فدين الدولة الاسلام والدولة تأخذ وتعطي الفائدة ونقرأ بالجرائد تفاسير ان هذا ربا . وحرام على المسلم التعاطي به فهل لنا الشجاعة لنواجه هذا الامر بما يتطلبه التقدم الحضاري والزخم الاقتصادي والتطـــور الانساني لنصل الى نتيجة يرتاح فيها الضمير ونضع النفس في اطار الواقع الذي نعيشه يوميا .

اما مؤسسة الاسكان التابعة لوزير الشؤون البلدية والقروية فلها التقدير والمحبة ولكن عليها انتتطور وتكبر لتتحمل مسؤولية الاكثرية الساحقة مـــن ابنـــاء هذا البلد في توفير المسكن المتواضـــع اللائق لحياة كريمة وجعل هذا المسكن في متناول كل محتاج من الشباب وهذا على أساس تجاري حتى يبدأ حياته براحة نفسية وطمأنينة تجعل منه

بعدها العنصر الخلاق المبدع وتبعده عن مفاسد الأخلاق رمفاتن السؤ وهذه مسئولية اجتماعية تربوية على المؤسسة ان تعترف بضرورة احتوائها لها وان تجعلها احدى اهدافها الرئيسية .

ان لشؤون السير علاقة مع وزارات ومؤسسات عدة ــ واحصاء ات سنة ١٩٧٧ تشير الى ان حوادث السير اودت بحياة ٣٥٣ مواطنا واصابة واصابة ٤٦٨٥ بجراح ناهيك عن عدد العاهات الدائمة التي نتجت عن ذلك علماً بأن الكوليرا في العـام نفسه لم تقتـل احـدا وعدد الذين أصيبوا لم يتعدى المئات . اذن فنحن أمام وباء وباء فتاك نحتاج الى الوقوف عنده هنيهات لنتحرى وندرس ونرى ما العمل .

لذلك فأنني اقترح انشاء لجنة وزارية عليا للسلامة العامة على الطرق أسرة بلجنة السلامة العليا لمكافحة الكوليرا او ربما تكون تابعة لها بعد تغيير اسمها للقيام بما يلي : ــ

١ ــ الدراسة الدقيقة العلمية والعملية لاسباب هذا الوباء .

٢ ــ التعاون المطلق مع أجهزة امانة العاصمـة والبلديات الأخرى في هذا الموضوع .

٣ ــ اشراك المواطن بشكل مباشر او بواسطة جمعية منع حوادث الطرق الإهلية .

٤ ــ التخطيط واتخاذ القرارات السريعة للحـد من انتشار هذا الوباء ورسم سياسة بعيدة المدى ولا وآخر هذا القرن .

أما تقرير وزارة الاعلام لوافٍ وجيد ومنجزاتها حميدة خصوصاً في مجال التلفزة التي اصبحت جزء من حياتنا اليومية والتي اضت تتقدم بسرعة مذهلـة تقنياً ، الا انها تفتقر الى العنصر البشري الغني بالعلم اوالمعرفة خصوصاً في مجالات التعليق والنقاش والرياضة ووكالة الانباء الاردنية تحية وصدق اخبارها وقول الحقيقة تنقل بأمانة كما جاء في تقريرها غير ان الذين تكلموا في جلسة المجلس الوطني الاستشاري يوم الاثنين ١٩٧٨/٧٦/٣ لم يكن اربعين عضواً كما كما جاء في نشرة التلفزة الاخبارية وانما خمسة عشر فقـط .

سيدي الرئيس

كل زميل كريم طلب شيئاً بلده او قريته وانا بدوري اطلب لعـمان حيث ولدت وعشت وعملت في وسط صحتها ولا ازال ما يدفع عنهـا الاذى ويحافظ على ما بقي من نضارتها وصفائها كعاصمة وبلد لكل واحد منا . وتتلخص هـذه الطلبات من دولة رئيس الوزراء بالحد من تلوث بيئة عمان في اوديتها وجبالها متمثلة هذه في المظهر في المظهر والهواء والارض .

١ ــ في المظهر ــ ايقاف هذه الهجمة من الشاهقات من العمارات المشوهة لافق هـذه المدينة والمانعة لتسرب هوائها بين البيوت وشمسها لما تبقى من شجر .

٢ ــ في الهواء :

أ ــ تخفيف زخم السيارات في الاودية ومناطق مختلفة من الجبال ونفثها لسم اول اكسيد الكربون وغيرها من سموم ناتـج احتراق البترول الكامل وغير الكامل .

ب ــ تخفيف تكثف الهواء بالاتربة والدخان من الكسارات وخلاطات الاسفلت ومنها ماأقيم على طرف خارج حدود امانة العاصمة في جهتها الجنوبية الغربية حيث عجزت اجهزة امانة العاصمة ولجنة سلامة لمدينة عمان منذ اشهر من عمل اي شيء لدرء هذا الخطر وبقـي

التلوث الوافد المصنّع يغطي منطقـة عمان المواجهة لذلك الموقع بسحب كثيفة مـن تراب ودخان ، ناهيك عن حرق اطارات السيارات بين البيوت والشقق بحجة الزفتة الساخنة لمنع الدلف في الشتاء وقد وقع الدلف فعلا بهذا العمل على الرثات والعلوي من هوائي القصبات مع ما علق على المنازل المجاورة من اسود خارجها وداخلها ومثال ذلك ينطبق على مصائب اهالي ماركا من دخان سام ينبعث من مراجل المصانع هناك ومن روائح تهب بين حين وآخر من محطة تنقية عين غزال تجعل حياة الكثيرين من ابناء تلك المنطقـة صعبة وشاقة خصوصاً في جو حار استوائي كالذي يهب علينا الان

جـ ــ تخفيف امتلاء الهواء بما يؤذي الاذن مـن اصوات منكرة مزعجة كأبراق السيارات وما ادخل حديثاً من الجحوش الميكانيكية بحجة التعمير والبناء وما لتلك الجحوش من اصوات قبيحة مؤذية واستعمالها ان كانت الساعة دونما اعتبار ليوم راحـة او عيد ولا شعور لمريض او منهك يطلب الهدوء في منزل يفرض ان يكون له ترمة واعتبار .

٣ ــ اما عن الارض ــ تخفيف حدة السير واكتظاظ السيارات في الشوارع وعلى الارضفة وحتى على سطوح المنازل ناهيك عن الحفر والاخاديد من قبل مؤسسات الهاتف والكهرباء والماء والمجاري بحجة التـقدم والتمدن والعمران

لذلك فانني اقترح ما يـلي : ــ

١ ــ تعريف التلوث البيئي بمعناه الواسع الحضاري وعلى المستوى القومي والعمل على ايقاف هذا التلوث ومنعه بكل الوسائل الرادعة وتطبيقه على عمان وكل مدينة وقرية في هذه المملكة الخيرة .

٢ ــ انشاء مجلس اعلى للمرور ــ في عمان بدل لجان السير الفرعية وغيرها مؤلف من امانة العاصمة و العاصمة وممثلين عـن كافـة الوزارات والمؤسسات المعنية ومـنها الاهلية مخول باتخاذ وتنفيذ القرارات حسب نظام خاص يوضع له يتكفل ايقاف وحسر التدهور في مشاكل السير والمرور في المدينة على غرارها قدم المهندس . تمـيم ابو واصل في هـذا الموضوع من دراسة .

واخيراً عندما نسمع او نقرأ ان المقاسـم الهاتفية التي اشترتها مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية سنة ١٩٧٤ كانت من طراز سنة ١٩٣٩ ان مقاسم عمان القديمة احدث من المشتراه الجديدة ومثيل ذلك يذكر عـن مؤسسات أهلية نكثت في العهود او التعهدات يتسائل المرء وماذا بعد ذلك ؟ ألم يحن الوقت لنرافق الركب الحضاري المتقـدم للعلم والمعرفة ونبدأ بالسؤال لماذا ولو على طريقة السيد محمد امين في التلفزيون الاردني ؟

ولقد درج المواطن ان يفعل ذلك في مجالسة كل يوم وكثير من هذه التساؤلات نحن وبعضا حق وعلينا ان نخلص النفس من الظن وبعضها اثم ليرسي دعائم الثقة بين المواطنين أنفسهم وبينهم وبين المؤسسات المختلفة .

ربما حان الوقت لانشاء مجلس التدقيق والتحقيق مهمته الكشف عن الحقائق للصالـح العام في اطار و نظام يوضع له بعد دراسة مركزة .

والله ولي التوفيق وشكـراً

• التقرير موجود لدى الامانة العامة للمجلس .

(٤)

• دولة رئيس المجلس

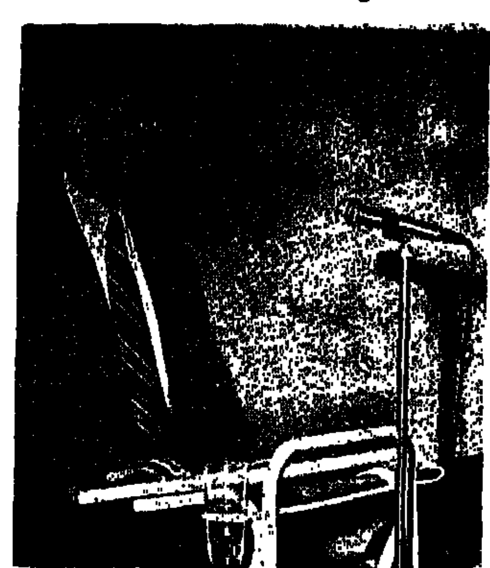
الكلمة لمعالي السيد كمال الدجاني

وبسبب غيابه ستضم الى وقائع الجلسة .

(٥)

دولة رئيس المجلس

الكلمة لمعالي السيد محمد الفرحان العبيدات فليتفضل .



السيد محمد الفرحان العبيدات

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السيدات والسادة :

كان بيان دولة رئيس الوزراء متزناً وشاملا لمختلف المواضيع التي يتطلبها المواطنين . اما فيما يتعلق بالريف والبادية فقد كان مضغو طاً ولهذا استفسر بعض الذين قرأوه بالصحف عن كثير من المواضيع التي وردت فيها ومنها : —

الاصلاح ورفع مستوى المعيشة والتنمية وخططها والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحريـات وغيرها ، استفسروا وكأنهم يعيشون خارج حدود هذه المواضيع ، فعلى الذين يتعاملون مع الارض والقائمين على تنفيذ المشروعات المختلفة ان يفتحوا عيون الناس على ما يجري في بلدهم ليتبينوا موضع اقدامهم في شتى انواع الدعاية والتوعية واهمها العمل في الميدان . واسمحوا لي ان اعرض الى المفاهيم العلمية لهذه الاشياء فان عكاظ كان مكتظاً في الكلام وفي التفسيرات الكثيرة . أنا اريد ان آخـــذ المعنى الذي يسبق هذه المشاريع التي جاءت في بيان دولة الرئيس الاصلاح سواء كان زراعياً ام صحياً ام اقتصادياً لا تتحقق الفائدة المرجوة منه ما لم يسبقه برنامـــج اصلاح حال الفلاح الفرأد الذي يجب ان ينال الدرجة الاولى من العناية . ومن هنا يجب ان نأخذ بيد الفلاح ونفهمه بأهمية مكانه في هذا المجتمع وتحسن صلاته بالحكومة ونعرفه انها منه واليه ، وان من اقدســـ واجباتها ان تعمل على رفع مستواه وتعمل على زيادة نتاجه . ففلاح البلد خجول واتكالي وصار كسولا ففلاح البلد خجول اتكالي وصار كسولا وثقته بالحكومة مهزوزة وسبب ذلك ان بعض الحكام الذين يحكمونهم في المحافظات والالوية والمقاطعات لم يستمعوا من حواسهم الا الاذن ميالون دائماً الى الوشاوش وميالون دائماً الى سماع الناس المزعجين ، أما الانوف الابي فهو في نظرهم غبي لايعرف كيف يعيش وهذه الصورة تطبع في اذهان الرؤساء الاكبر وهيهات ان تتبدل أهل الريف طيبون وطيعون ويمشون على طريق الخير . لو عرف الناس كيف يسوسونهم وكيف يستفيدون من صبرهم ويستغلون النواحي الطيبة فيهم . والمجتمع الريفي اكثـــر التفافاً حول ذاته منه في المدن ، والعائلة فيه هي نقطة الارتكاز

• انظر الكلمة بوقائع العدد بآخر الجلسة .

فيحسن التفاهم معها ومع مؤسسات القرية كالجامع والكنيسة والنادي والرابطة والجمعية الخيرية والجمعية التعاونية والزعماء المحليين قبل البدء في اي عمـــل اجتماعي اذا ما اريد لهذا المشروع ان ينجح .

من هنا نبدأ برفع مستوى معيشتهم الذي يتوقف على استيفاء حاجيات مختلفة استيفاءاً مناسباً وهـــذه الحاجات اما حياتية كالاكل والمأوى واما اجتماعية تتولد عن الاهداف التي تضعها المجموعات البشرية المختلفة في تصورها لغايات الحياة ولايجاد مجتمع انساني يعيش بعيداً عـــن المآسي والويلات وحتى يزيد التواصل ويتم التفاهم المشترك بين المجموعات البشرية المختلفة المنثورة على صدر الكون الفسيح يجي تدمير المعوقات والعراقيل التي توضع في دروب الناس فتحول دون تقدمهم والقضاء نهائياً عـــلى المضيئات التي توضع لهم مع كل وجبة حس ومع كل انتفاضة شعور .

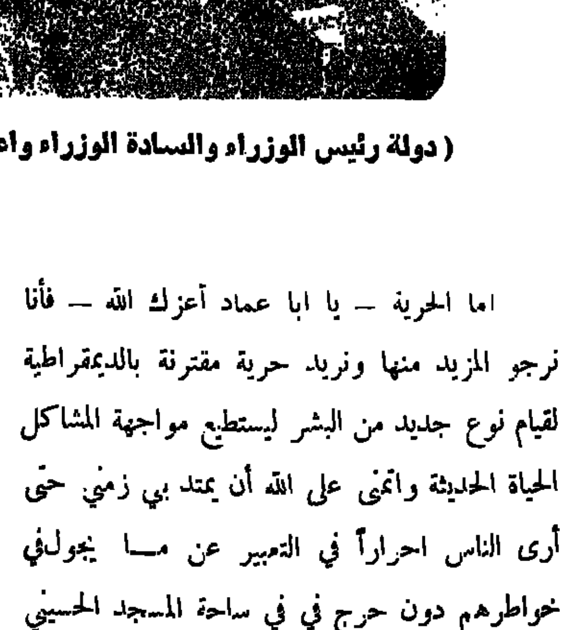
والتنمية التي استفاد منها قناصوا المال اكثر مـــن المعنيين بها كما سمعت الناس يقولون — هي تغيير للانسان الفرد اكثر ماهي تغيير لبيئة الطبيعة فلايمكن ان نتصور تغييراً رشيداً للبيئة ما لم يتغيير الانسان اولا تغييراً يتناول تصوراته وتصرفاته وقدراتـــه ومهاراته وغاياته وعاداته واتجاهاته وميوله واسلوب تفكيره وحماسه وذوقة وأدبه وكل ما يتعلق بتكيفه تكيفاً يمكنه من تحمل الاعباء التي يتطلبها انهاض هذا البلد .

والتنمية يجب ان تسبق ببرنامج مكثف لتوعية الناس واثارة حماسهم وجعلهم مستعدين الى ما سيعمل والا فما جدوى ان نقنظ الناس بالماء النظيف وهم لا يجدونه او ان نقنعهم بتغيير وسائل الانتاج وطاقاتهم الفنية وقدراتهم المالية تعجز عن ذلك .

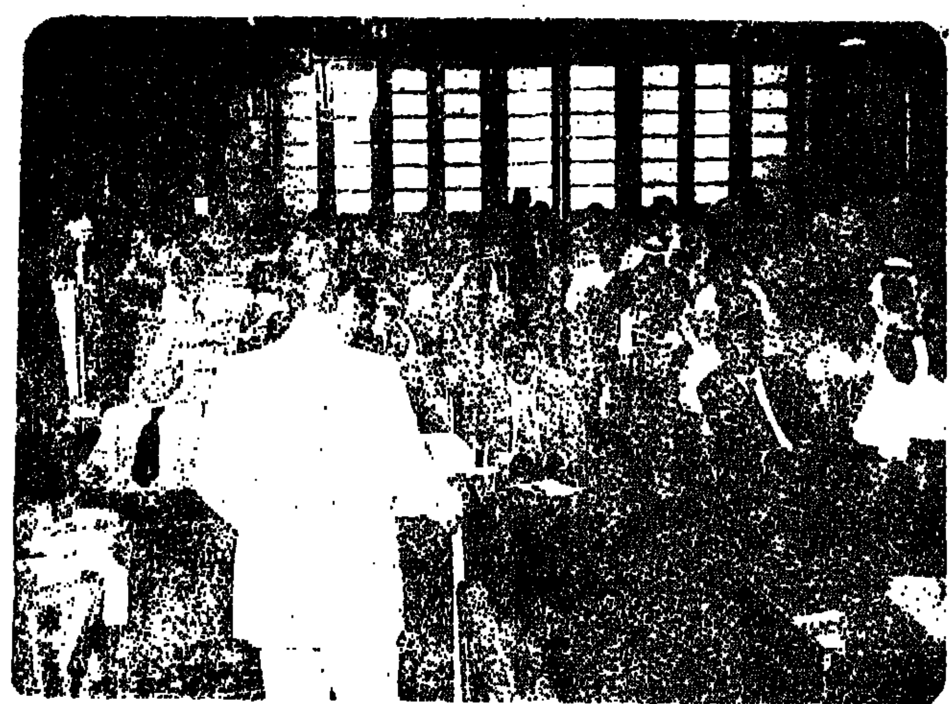
أما الاقتصاد الذي يسمع له اهل الريف ويسمع به اهل البادية لتحريكه عندهم يجب اجراء بحث عميق لمعرفة الوسائل التي تزيد من غلة الارض ومنها الري الاسمدة الصالحة لكل تربة ، وانتقاء البذور وحماية النباتات من الامراض والحشرات والعنايـــة بتربية الحيوان واستعمال كل ما هو حديث من الادوات الزراعية واستثمار الارض البور والبوادي ،وتعميم الجمعيات التعاونية ودعمها .

الفلاح في البلد وفي كل بلد يعتقد أنه من الارض بها رزقه ومنها حياته ومن أمثالهم — المال الذي يمرق من تحته الريح مش مال — فلا مال عندهم إلا الارض لان الريح لا يمرق من تحتها فليتنا يا سيدي نجدد ارتباطهم بها ونحميهم من سماسرة البيع والشؤاء ونحد من هجرتهم منها . وما إيماني بأن الهمه طبيعية في الانسان والحيوان والطير لكنها مظهر من مظاهر التشرد البغيض الذي يجب ان نكف عنه ويجب أن تمنع هجزة السواعد لا ستيراد السواعد الارض كما اسمع الناس يقولون سواعد البلد أقدر على خدمة البلد واحفظ لكرامته وأغير على سمعته .

ليت الحكومة تتكرم بشد الفلاح إلى عادات طيبة تركها ، منها لوكان يعمل من بيته دائرة ميرا كدائرة الميرا في سوريا الشقيقة التي ما جاع يوماً فلاحها فقد كان يخزن كل موسم من جميع صناف الحبوب ما يلزمه للبذر والمؤونه والعلف في كرابر من الطين بالاضافة الى التبن والحشيش المجفف وكان يخزن لغذائه الجميد والسمن والكشك وكشك البندوره والقطين والعسل والدبس فلو ظل على عاداته هذه لساهم حتماً بأخماد لهب الغلاء الذي أحب حتى جيوب الاغنياء .



(دولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء واعضاء المجلس يستمعون الى كلمات الاعضاء)



(دولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء واعضاء المجلس يستمعون الى كلمات الاعضاء)

اما الحرية — يا ابا عماد أعزك الله — فأنا نرجو المزيد منها ونريد حرية مقترنة بالديمقراطية لقيام نوع جديد من البشر ليستطيع مواجهة المشاكل الحياة الحديثة واتمنى على الله أن يمتد بي زمني حتى أرى الناس احراراً في التعبير عن مـــا يجول في خواطرهم دون حرج في في ساحة المسجد الحسيني الكبير تماماً كما كان يفعل الناس من جنسيات مختلفة وألوان مختلفة في هايد بارك بلندن —مرابط خيلنا

شكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٦)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد خالد الفياض تفضل



السيد خالد الفياض

« بسم الله الرحمن الرحيم »

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات المحترمين

أود ان استهل حديثي بشكر دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء على ما بذلوه من جهد في اعداد البيانات الوافية لاطلاع هذا المجلس على السياسة الداخلية العامة للدولة وسياسة وبرنامج عمل كل وزارة على حده وأود ان انزه هنا بالجهد العالي الذي بذله الموظفون الذين قاموا بأعداد المعلومات وجعلوا امكانية فهمها والاحاطه بها بسرعة أمرا ميسرا وذلك من خلال الجداول الاحصائية والرسوم البيانية المتقنة .

وبعد ، فأنني ادرج فيما يلي المواضيع التي ارغب في بحثها : —

١ — تعديل نظام البعثات الحالي ، وذلك بأن يعامل الطلاب العشر الأرائل أدبي وعلمي في كل من الضفتين والبالغ عددهم اربعون طالبا وطالبة معاملة متميزة ، وذلك بتعليهم الاختصاصات التي يختارونها على نفقة الدولة دون ربطهم بكفالات وقيود عمل ، حتى تكون بعثاتهم مكافأة عـلى تفوقهم لا دينا عليهم ، وانني اعتقد ان التعديل المطلوب اذا تم ، فأن تلك النخبة الممتازة ستكون أقدر على خدمة وطنها في الداخل والخارج على قدم المساواة وبكفاءة عـالية في جميع حقول الاختصاص ، ولا يمكن ان ينكروا جميل وطنهم عليهم اينما كانوا وحيثما عملوا .

٢ — الاسعار الباهظة للكتب العلمية الاجنبية ، مع ان الحكومة قامت مشكورة بتحديد اثمان معظم السلع ، الا ان هناك موضوع لا يقع تحت قائمة المأكل والملبس وغيرهما من السلع ، وهو الكتب الاجنبية اللازمة لابنائنا في الجامعات : ان اسعار تلك الكتب باهظة بسبب الربح غير المعقول الذي يتقاضاه اصحاب المكتبات ، حيث يتم تحويل كل جنيه استرليني الى دينار وكل وكل دولار امريكي الى دينار ، مما يجعل الطالب الاردني يدفع ثمنا لتلك الكتب يبلغ ثمنها الحقيقي او ربما اكثر مما يوجب تدخل احدى الوزارات لتحديد الارباح المشروعة على تلك الكتب .

٣ — الحريات العامه ، مع ان الزملاء تطرقوا اليها الا انني اعتقد ان لهذه القضية المتميزة من الاهمية للوطن وللمواطن على حد سواء ما يبرر تكرار الحديث عنها . وانني اضم صوتي الى صوات الزملاء الذين طالبوا بأن يكون القضاء هو المرجع الأول في جميع الأمور التي لا تمس أمن الدولة ، ومع انني اناشد الدولة بالحرص على ممارسة المواطنين لحرياتهم في حدود القانون الا انني اعتقد اننا جميعاً نقف معها في وجـه لانحرافات التي تحاول استغلال تلك الحريات والتي لا يستطيع احد ان ينكر بلدنا يتمتع في الوقت الحاضر بأكبر قدر منها اذا ما قيس بغيره من دول المنطقة .

٤ — مراكز الحدود والمطار ، انها المرآة التي يرى فيها القادمون والمغادرون وجه بلدنا ، وعلى الحكومة ان تولي الاجهزة العاملة فيها كل عناية بحيث تحتفظ بالاشخاص الحريصين على سمعة بلدهم في تعاملهم مع القادمين والمغادرين وتسهيل اجراءات معاملاتهم .

٥ — المغتربون ، والبالغ عددهم حوالي ربـع مليون مراطن يعملون في الدول العربية الشقيقة

والدول الصديقة وينفقون مكتسباتهم وما يوفرونه من المال بشكل فردي لا يعود عليهم وعلى وطنهم بالفائدة المرجوه لمستقبلهم وربما في بعض الاحيان يضر اكثر مما ينفع بسبب عدم التوجيه الصحيح هؤلاء المواطنون المجاهدون في الخارج اصبحو اصبحوا في كثير من الاحيان لا يعرفون وطنهم الا من خلال جواز السفر او عندما يزورونا مرة في كل عام او اكثر . انهم بحاجة للرعاية والتوجيه لتوظيف وفوراتهم في مشاريع تنموية مفيدة لهم ولوطنهم الذي هو مستقرهم الاخير وذلك بتأسيس دائرة لهم تابعة لاحدى الوزارات او وزارة تسمى وزارة المغتربين لرعاية مصالحهم والاطمئنان على احوالهم وازالة اسباب شكواهم في غربتهم وفي وطنهم على السواء .

٦ — نقطتا العبور على نهر الاردن ، انهما معبرا الصمود لاهلنا في المحتل من وطننا الحبيب وانني اناشد الحكومة وجميع الاجهزة المسؤولة عنهما وعن سياسة تشغيلهما ان تنمي الايجابيات وتحد من السلبيات ، وذلك بأبـقاء المسئولين النزيهين واستبعـاد المشكـوك بنزاهتهم حتى لا يتسرب الانتاج الاسرائيلي او ما هو غير مسموح بدخوله كما او نوعاً .

٧ — الموظفون المصنفون وغير المصنفين في الضفة الغربية ، تقوم الوزارات المختلفة بأستثناء وزارة التربية والتعليم بترفيع موظفيها المصنفين في الضفة الغربية ترفيعاً وجوبيا فقط ، وذلك بحجة عدم توفر التقرير السنوي وهذه حجة لا تستند الى الحق اذا علمنا ان وزارة التربية والتعليم قد تجاوزتها وانها تقوم بترفيع جميع موظفيها في الضفتين وجوبيا وجوازيا بحسب الاقدمية والمؤهل بدون تمييز ، وانني ارجو ان تسترشد اجهزة شئون الموظفين في الوزارات الاخرى بخبرة وزارة التربية والتعليم في هذا المجال لاحقاق الحـق والمساواة بين جميع موظفي الدولة في الضفتين

اما الموظفون غـير المصنفين فقد اوقف تصنيفهم بموجب تعليمات شفـويه مخالفة لنظام الخدمة المدنية وذلك على الرغم من وجود الشواغر في وزاراتهم وحصولهم على المؤهل العلمي ، وذلك منذ مطلع عام ١٩٧٥ ، وأبي إمل ان يزول هذا الاجحاف بحقهم وان يتم تصنيفهم اسوة بأخوانهم في الضفة الشرقيـــة .

٨ — أما القضية الاخيرة فهي قضية صمود المواطنين في الارض المحله والمحافظة على الكثافة السكانية والتي تعتبر من اهم العوامل في مواجهة سياسة العدو العنصري الاسيطانية في المحيط العربي وما الاجراءات التي تتخذها الحكومة مشكورة في هذا الصدد من تسهيل لنقل الانتاج الزراعي والصناعي العربي والانفاق الذي سمعنا منذ عدة أيام عن حجمه الكبير جدا على اجهزة الخدمة المدنية ومشاريع البلديات والمجالس القروية والقرى الا في سبيل ذلك الصمود .

ولكن هنالك قضية اصبحت تشكل تهديدا لصمود الاهل في الضفة الغربية واصبح من الواجب دراستها وايجاد الحل المناسب والتمويل اللازم لها من الاشقاء العرب الذين يشاطرونـا المسؤولية القومية تجاه قضيتنا المشتركة .

تتمثل تلك القضية بانخفاض خدمات التعليم بالدرجة الاولى والخدمات الصحية والبلديـــة والمدنية الاخرى بالدرجة الثانية .

ولقد وافقت الحكومة في الآونة الاخيرة مشكورة على تعيين اطباء اختصاص في الضفة الغربية لتأمين العجز الصحي في الخدمات الصحية المتخصصة في المستشفيات العربية .

وفي الماضي كانت الحكومة توافق عـــلى انتقال الموظفين والمعلمين من الضفة الشرقية للعمل في الضفة الغربية مع الاستمرار بدفع رواتبهم اسوة بالموظفين الذين كانوا هناك عند الاحتلال وبذلك كانت تساهم في سد حاجة جهاز التعليم والصحة وغيرها لتستمر باداء خدماتها للمواطنين وقف بسبب عدم توفر المال اللازم في الخزينة لتعيين موظفـــين ومعلمين لاشغال المراكز التي كانت تشغر بسبب انتقال شاغليها الى الضفـــة الغربية ، فقد اصبح السماح بالانتقال الى الضفة الغربية مشروطا بأيقاف صرف الراتب ، وذلك ليتم تعيين موظفا بديلا بالراتب الموقوف .وقد نجم عن ذلك تضاؤل انتقال الموظفين الى الضفة الغربية فأصبحت جمـــيع الشراغر في الوظائف الحكومية في الضفة الغربية تعبأ بالخريجين الجدد الذين يعـــودون الى ذويهـــم بعد تخرجهم مـــن مختلف الجامعات العالمية والعربية ومن الجامعةالاردنية وقد أخذت قيمة رواتب هؤلاء الموظفين بالهبوط السريع منذ سنتين وقد بلغت اخيرا آحد أصبحوا معه عاجزين عن تأمين الحد الادنـــى المطلوب لمعيشتهم وكمثل على ذلك فقد بلغت قيمة راتب الطبيب المقيم ما يساوي (٤٠) ديناراً والطبيب المتدرب (١٤) ديناراً وكذلك الحال بالنسبـــة للمعامين والموظفين الاخرين وموظفوا البلديات وقد ادى ذلك الى موجة من الرحيل من قبلهؤلاء الموظفين للعمل خارج الضفة الغربيـــة للحصول على دخل يؤمن لهم احتياجاتهم الضرورية وقد تأثر نتيجة لذلك وضع كافة الخدمات والتيعتبر من اخطرها واكبرها اثرا في الوقت الحاضرالتعليم واصبح هنالك خطر من تعطل الصفوف بصورة متزايده مما يهدد برحيل العائلات مـــع اطفالها الى الشرق لتأمين التعليم لهم .

ان لهذه القضية ابعادا خطيرة اذا لم يوضع حل مناسب لها . وانني اعتقد ان دراسة جدية متكاملة يقوم بها جهاز المكتب التنفيذي بالتعاون مع مدراء الدوائر ورؤساء البلديات في الضفة الغربية لتقدير احتياجات مشروع لمساعدة هؤلاء الموظفين بدفعات سنوية او نصف سنوية وتأمين مصدر لتمويل ذلك المشروع كفيل بايقاف خطر الرحيل الذي بدأ منذ أكثر من سنتين والذي سيستمر اذا استمر تناقص الخدمات المدنية بشكل عام وخدمات التعليم بشكل خاص ، على ان يستثنى من تلك المساعـــدة الموظفون الذين يثبت لدى دوائر الدولة المختصة تعاونهم مع سلطات الاحتلال بالمعنى المقصود .

والسلام

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد نعيم التل فليتفضل



« بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة سعادة السيد نعيم التل

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاءالكرام

خير ما استهل به كلمتي قول رسول الله (ص) المستشار مؤتمن وانطلاقاً من هذا الترجيه النبوي الكريم سأكون صادقاً مع نفسي ومع هذا المجلس الكريم ومع الحكومة الجليلة متجاوزا الحديث عن ترديد كثير من الموضوعات التي كررها الزملاء راغباً فقط بالاشارة الى الحرية العامة التي تنم بها في هذا البلد الذي علينا قبل ان نبحث عن حرية الفرد علينا ان نهتم بالانسان نفسه .

القياس في كل نواحي الحياة دستور هام من دساتير الحياة فاذا ما قسنا حرية الفرد عندنا بالحريات السائدة في دول العالم وخاصة في البلاد العربية لا تضح لنا بتأكيد اننا بفضل قيادة الحسين العظيم اننا ننعم بحرية مثالية يحسدنا عليها اخواننا العرب في جميع اقطارهم ، يؤكد ذلك ان الكثر منا هنا كانوا يطالبون برأس الحسين ، ويتنكرون لكيان هذا البلد وهم اليوم في بلدهم هذا معززون مكرمون ، محظيون ، ينعمون بخيرات الحسين بكل حرية مطلقة فمن الظلم والتجني ان نتهم هذا البلد بكبت الحريات . زد على ذلك فأن في استجابة دولة رئيس الوزراء وصحبـــه الوزراء في اطلاعنا بالتفصيل وبناء على طلب منا اطلاعنا على كل صغيرة وكبيرة قامت بها هذه الدولة من امور سياسية او داخلية لاقدس دليل على الثقة الغالية التي حرصت هذه الدولة ان تتعامل معنا بها بكل حرية صادقة فأنارت لنا هذه الدولـــة الحقائق التي كان مجتمعنا يهمس بها فحق علينا ان نشبع دولة رئيس الوزراء وزملائه اصحاب المعالي وان نتخمهم شكرا وتقديرا .

دولة الرئيس حضرات الزميلات والزملاء

انطلاقاً من احساسي المباشر بحايـــة الناس ومشاكلهم ، وحاجياتهم اليومية فأنني اجد ان اكبر مهمة ، يمكن ان تحققها هذه الحكومـــة وتكون ذات مردود يترك ابعاده الخيره على حياة الانسان الاردني هي ، وكما قال الزميل الاستاذ محمود الشريف هي تنمية هذا الانسان اجتماعياً وخلقيا ، ومسلكيا ، ودينيا ، وهذه المهمة هي من اصعب المهمات ان لم تكن اصعبها جميعها وبديهي ان الصعب دائماً يحقق الانجاز الكبيروشيء رديف تنمية الانسان هو الاهتمام بحاجاته الصغيرة التي تؤثر على حياته صعودا وهبوطا فالانسان المطمئن على عمله ورزقه يعطي بسخاء اما الانسان الخائف المرتبك فأنه لا يقوى على العطاء دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ، مع اعترافنا لكل ما ينعم به بلدنا من نعمة الامن والاستقرار والرخاء النسبي الا ان هنالك سلبيات تبدو صغيرة

ولكنها ذات تأثير شديد على سلوك انساننا الاردني فأدراك الواجب والقيام به بدافع ذاتي يقردحتماً الى الحقرق ويؤسفني ان اعلن من على هذا المنبر ان التربية التي نشأنا عليها منذ اجيال ، هي المطالبه بحقرقنا دون الاعتراف بما هر علينا من واجب واني اهيب بأجهزة التوجيه والتربية رالاعلام ان تعني بهذا الجانب الهام والخطير في سلوك الانسان الاردني بحيث يعلم ان القيام بالواجب هو الطريق للوصول الى الحق ربالتالي فأن النتيجة التي تترتب على هذه المعادلة هي نمو الثقة والتعارن بين السلطة رالشعب .

دولة الرئس . حضرات الزميلات رالزملاء

اني هنا لا اريد ان ازايد على احد لانني استشعر مسؤولية امانة هذا الموقف . لذا فأنني في الوقت الذي اقدر للدولة جهودها في كثير من الميادين ارى لزاما علي ان اعلن وبصراحة ان الشرط ما زال بعيد والمسؤوليات كثيرة ولقد اوفى الزملاء نداءاتهم لدولة رئيس الوزراء بما هو ضروري لحياة الانسان الاردني وكم حاولت جهدي ان ابتعهد قدر امكاني عن عرض مطالب المحافظة التي انتمي اليها شعور مني ان مطالب كافة الاسرة الاردنية هي واحده ومتشابهه ولكني لاحظت وسمعت ان كافة الزملاء قد نادوا بمطالب مقاطعاتهم . فكان زاما علي ان ارجو الحكومة بضرورة الاهتمام بما يلي : —

١ — بعد ان ابعث بالتحية الصادقة الخاصة من اعماق القلوب الى اخوه لنا هناك بالضفة الغربية اولئك المرابطـــون الاشاوس اولئك الصابرون الصامدون اوصي الدولة الجليلة بأن توالي دعمهم ليظلوا مزروعين في وطنهم الطهور .

٢ — ومن القلوب التي انفطرت ، اسى وحرقة اثر جولاتنا بين وحدات جيشنا الشجاع وبعد سماعنا بأسهاب عن اوضاعه فلا يسعني بعد ان اقدم لافراده ضباطا وافرادا اقدس دواعي المحبة رالتأييد لأرجو من الحكومة الموقرة بأن توليه اولوية الاهتمام ، بتحديثه وتسليحه ورفع معنويات افراده بزيادة رواتبه لكي يظل الذي يرابط منهم على الحدود ، مطمئن البال على اهله ولكي يظل الذي يسهر الليالي الطوال في خندقه . قرين العين قوي الايمان بالدفاع عن وطنه . شديد الاخلاص والولاء لقائده ورائده ومليكه الحسين المفدى

٣ — لقد واجهتنا الصعاب المريرة في هذا البلد ومرت بنا هوج الازمان والنكبات وحمدا للهوحمدا للحسين العظيم الذي قاد شراعنا بكل حكمة ورجولة الى شاطئ السلام والامان والطمأنينـــة والاستقرار دون ان نمد يد الاستجداء لاي من اشقائنا العرب . ولكننا ونحن نشكل السد المنيع عن دنيا العرب على اطول خط مواجهة للعدو بخرسة . ويرابط على حفظ امته جيشنا الباسل فجدير بأمه العرب البترولية ان تدعم هذا الجيش ولو بالقدر اليسير مما ينفقونه على موائد اللهو، ونوادي القمار .

٤ — وكذلك الحال يا دولة رئيس الوزراء مع رجال الامن ، اولئك الذين تظل اعينهم ساهره على امننا اذا ما نامت اعين الناس فهم جديررن كذلك بالتقدير والعناية والتحديث والنظـــر الى احوالهم المادية والمعيشية بعين الرعاية والاهتمام

٥ — ان رجال القضاء عندنا ، خير فئة عامله في مجتمعنا فأنني ادعوهم بكل اسى ومراره ، رجال الكمبيالات ، ورغم مالهم من حصانات فأنهم سيظلون بأمس الحاجة الى الدعم المادي ليظلوا في حصانة من الفقر ليحتفظوا بالنزاهة المثلى ، التي يتحلرن بها ونفاخر الدنيا بها .

٦ — هنالك امور اربعة هامة يا دولة رئيس الوزراء يكتوي بمراره ازماتها مجتمعنا الاردني هي الماء والكهرباء رالطرق والغلاء وتوفيرا للوقت في بحث ازماتها الخانقه فأنني اذكر دولتكم بلقاء جلالة الملك المعظم بالحكام الاداريين ولقائهـــم كذلك مع دولتكم حيث عرضوا اهمية هذه الامور الهامة . بكل تفصيل ووضوح .

بكل دواعي الشكر والمحبة والامتنان والولاء لجلالة الحسين المعظم اعلن اننا في محافظة اربد وبجهود دولتكم البناءة اعلن اننا لا نعاني ازمة مياه حتى هذا التاريخ ، اما اما الكهرباء فأنني هنا اقف لاعلن ان قصة الكهرباء في اربد كقصة الحية والضبع فلا ولن ينتهـــي سرد مساوئها ، ومساوئ اجهزتها وانني بأسم مئات الالاف من المواطنين ارجو من دولة رئيس الوزراء ان تتخذ اشد الاجراءات العاجلـــة لتلافي استمرار تدهورها وتعيين لجنة صالحة امينه للاشراف على امرها .

٧ — تكاد تكون ازمة الاسمنت في محافظة اربد اشد واعنف من ازمات الغلاء حيث يباع كيس الاسمنت بالاسواق السوداء بدينارين وربـــع نكرن ممتنين من الحكومة الجليلة فيما لو تكرموا بوضع الترتيبات اللازمة لحل مشاكل هذهالازمة والسماح للتجار باستيراد كميات كافية من الخارج

٨ — من الامور التي يهمس بها المواطنون عندم التذمر من الحالات المؤلمه والتي تقع يوميا بين المؤجر والمستأجر والكل يعرف ذلك ارجو ان يعدل هذا القانون بحيث يسمح للمؤجر استعمال اسطح منزله المؤجر والبناء عليه على الاقل .

٩ — نمر السيارات العمومي التي باعتها الدولة للمواطنين ارجو من الدرلة ان تعيد النظر في هذا وضوع .

السياحة يا دولة رئيس الوزراء ، لا وجود لها والحمد لله في محافظة اربد اذا ما استثنينا جرش ومحافظة اربد والمواقع الاثرية التاريخية الكثيرة فيها تحتاج على الاقل الى مراكز سياحية ومنتزهات كما اقيمت مثلها في زي ، في عين حديثه ، فأنني ارجو من الحكومة ان تقيم في ام قيس وفي بيت رأس مثل هذه المراكز .

واخيرا يا دولة رئيس الوزراء مدينة اربد والاصح ان ان اسميها قرية اربد الكبيرة هي في اسواء حالات التنظيم وعجزها المالي قد فرض على اللجنة الجديدة ان تظل في حيرة من امرها فلا تقوى على تزفيت شارع من شوارعها المهملة وهي تفتقر الى مشروع مجاور وقد سبق لدولتكم ان اوعزتم لخلق هذا المشروع الى حيز الوجود وتفتقر كذلك الى مشروع محرقة للنفايات واقامة ملاعب رياضية وحدائق عامة فقد سبق وان تقرر اقامة ملاعب وحدائق في مستنبت اربد واعتقد يا دولة الرئيس ان مدينة اربد تستحق اقامة مدينة رياضية مصغرة فهلا لهذه القرية الكبيرة من رعاية واهتمام . ؟

بديهي يا دولة الرئيس ان كافة الطلبات تليت على مسامع دولتكم والتي تحتاجها الاسره الاردنية قد لا يكفي بئر بترول لانجازها ولكن التخطيط السليم والعمل الدؤوب والنية الصادقة في الانجاز تضع اكثر من المال ، سائلا المولى عز وجل ان يديم لنا قائد مسيرتنا الحسين المفدى لتظل ترجيهاته السديدة الى دولتكم ، الدعم القوي والدفع بالمسيرة الى الامام اخذ الله بيدكم لما فيه احترام هذا الشعب والحدب على رفع مستواه الى الحياة الامثل والسلام .

(٨)

دولة رئيس المجلس

كلمة السيد عبدالله اخو ارشيد



« بسم الله الرحمن الرحيم

السيد عبدالله اخو ارشيد

دولة الرئيس ، السادة الزملاء الكرام

بعد الاستماع الى بيانات دولة رئيس الوزراء والاطلاع على ما تم تزويد الجلسات من كراسات ايضاحية لكافة اعمال الدولة . لايسعني الا ان اتقدم بالشكر الى دولته وهيئة الحكومة الجليلة على ما ابدته من روح التعاون الممتازة والصراحة الصادقة واللتين ارادهما سيد البلاد جلالة الملك المعظم اساس التعامل فيما بين هذا المجلس الكريم وهيئة الوزراء بكافة مؤسساتها ليعملا بروح الفريق لصالح هذا البلد الخير المبارك .

وبهذه الروح ومع التقدير العميق بمهرد هذه الحكومة والحق يقال لما انفردت به من عمل دؤوب صامت ومستمر ، اتقدم بابداء بعض الملاحظات وهي الاتعدوا كونها مساهمة متواضعة مضافة لما تقدم وما سيتقدم به زملائي الكرام من مطالب تغطي احتياجات شعبنا الطيب في كل ارجاء بلدنا العتيد ، مشاركـــاً اياهم في بعض المطالب والتي لامندوحه من التأكيد عليها بتبسيط واختصار ، منوهاً سلفاً بانني لااحمل هذه الرزراء المخاطبة وزر ما يذكر كله مـــــن الملاحظات .

اولا : الغلاء : ان الغلاء لاشك عالمية ولكن هنالك من الاجراءات المحلية الفعالة والملائمة ممكن اتخاذها في اي من المجتمعات ما هي قادرة على الحد من غلواء هـــذا الشبح المخيف . فالسياسة التموينية الحازمة والمخطط لها كفيلة بلجم فيه الفاغر الجشع . وذلك اولا بالتأكد من قيمة الاسعار في بلد المنشأ بالنسبة للبضائع والسلع المستوردة والغير منتجة محلياً . وثانياً : عدم السماح بتصدير الا الزائد عن حاجة السوق الاردنية بالنسبة للانتاج المحلي . وثالثاً : التشديد في المراقبة المحلية على الارباح وعدم السماح بغير المشروع منها .

واما ان تترك مطلوقة هكذا بزعم الاقتصاد الحر رهن تفسيرات وتقديرات التاجـــــر وتعذره بالاسباب المحلية والدولـــية مهولا إياها حسب مصالحه فذلك مليل بسقوطه قيمة العمله برهة زمنية قصيرة وبالتـــالي بروز مشاكل اقتصادية مدمرة حيث لاقدرة حينئذ لدي اي دولة على مجاراة الغلاء العالمي الحقيقي من جهة والجشع المحلي من جهة اخرى سواء في اجور عمالها وموظفيها او نفقاتها المتكررة او تمويل مشاريعها الحيوية زد عليهما يتلو ذلك من مشاكل رعقد اجتماعية لا تخفي .

ثانياً : الحريات العامة : مع ايماني المطلق بان العربي انني لايخطم انفه بخطام فهو ابن الحريـــة

والفصاحة والجرأة والايمان الا ان الايمان كذلك وارد بحقائق لايمكن نكرانها . فان ما يحيط بمنطقتنا من ظروف قاهرة رصعبـــة تقتضي ان يتلمس هذا البلد وهو في قلب هذه الظروف طريقة الديمقراطي بحذر وعنايـــة يضاف الى ذلك النهضة رالتطور اللذين يسير بهما بلدنا بصورة حثيثة وما يواكب مـــن تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية سريعة بفضل عزم جلالة قائده العظيم وهمة ابناءه الفياضة ، زد على ذلك ما تضفيه شخصيـــة قائده الفذة وما تضفيه رسالته من مسؤليات وطنية وقومية على هذا البلد بالاضافة لتطوره السريع هو اصالة الامة وصدق انتمائها الى تراثها المجيد ومبادئ عقيدتها السمحة واخلاقها العربية المميزة والبعيدة الجذور مترفعة عن المنزلقات والسقطات الحضارية المستجدة . كل ذلك يقتضي الحمة والاناه في ترتيب مسارنا الديمقراطي السليم في خضم تصارع الافكار والمبادئ والتي جـــرت الويـــلات وكرست التأقلم رالتمزق في ربوع وطننا العربي الكبير وهذا برأيي يستدعي السير حالا بالديمقراطية سلمياً بحيث يترازى مع نضوج الفكر الاجتماعي وقدرته على التلقي والاستيعاب رالاستفادة من تجاربا وتجارب اشقائه العرب حيث يقف عند الهناة ويصلح وينطلق حيث حافه الحظ والنجاح بدءاً حياة برلمانية كاملة. وهنا تبرز اهمية اجهزة اعلامنا هذه الاجهزة والتي لامراء بانها اثبتت قلان وعيها الكامل وسلامة منطلقها الوطني والقومي ، وانهـــا إنما لها من تأثير عميق في حياة المجتمع جديرة با عناية والاهتمام مع افساح المجال اليها وعلى الاخص الصحافة لما لها من ميزات خاصـــة بقسط من الحرية بقصد التصدي لمواجهة المشاكل العامة وبلورتها وهي التي تنبع من هذا البلد وتهم هذا البلد ومنطلقاته الوطنيـــة والقومية المحددة والتي رسمها قائده . وذلك بتعديل قانون المطبوعات وعلى الاخص المادة (٢٣) — روضع مادة او مراد غيرها تعادل حرية الصحافة من جهة والمصلحة العامـــة وظرروفنا من جهة اخرى بمعادلة تضمين الوضوح في حدود الحرية المطلوبة بمدرجات رقمية لاتقبل التأويل او القياس تجيز بمقتضاها للسلطة التنفيذية وقفها المؤقت . واما سحب امتيازها فمـــن العدالـــــة خضوعه للقضاء.

ثالثاً : الحكم المحلي : نتيجة للخبرة والممارسة اطالب بتوسيع صلاحيات الحكـــم المحلي وعلى الاخص المحافظين لما يتصفون به من وعي ميداني لحقائق اوضاع مناطقهم للتماس اليومي وتخصيص موازانات خاصة بهم لتوفير الخدمات العامه بشكل اشمل واعـــــدل واعدل لمناطقهم . وبهذه المناسبة لا ارى حاجة الى درجة مديرية ناحية في الحكم المحلي لعدم الجـــدوى والاكتـــفاء بثلاث درجات من مديرية قضاء فأعلى . وتحسين اوضاع الحكام الاداريين بمختلف رتبهم لما يواجهونه من التزامات لا تطلب من غيرهم من الموظفين .

رابعاً : الخدمات العامة : وهـــي الاساسيات الضرورية للتطوير والحد من الهجرة من الريف الى المدينة .

أ — شؤون المياه : بعد تسجيل التقدير لجهود القائمين على العمل في سلطة المصادر الطبيعية

ومؤسسة مياه الشرب الا انه يلاحظ بطء العمل في بعض المناطق من حيث تأمينها بمياه الشرب ، كما وان بعض المناطق قد استثنيت او اهملت من اجراء تجارب تجارب لحفر الابار الارتوازية فيها سواءلغاية مياه الشرب او تشجيعاً للمواطنين المزارعين على حفر الابار لاستغلال اراضيهم لمواجهة سنوات الجفاف وشح الامطار بحيث اصبحت معظم هذه الاراضي بعداد الاراضي البور بعد ان كانت من اخصب المناطق الزراعية في هذا البلد . ومثال على ذلك من الامثلة الكثيرة في بلدنا العزيزة العزيزة الاراضي الواقعة بين لوائي المفرق وجرش . ففيما يخص مياه الشرب في لواء المفرق مثلا لا تشرب سوى خمسة وخمسين قرية بأنابيب دوريا من مجموع مابة وواحد وعشرين قرية وتسقى البقية بواسطة الصهاريج ان امكنها الوصول اليها ولم يحفر اي بئر تجريبي في هذه المنطقه بالذات .

وهنا المرجو وضع خطة مائية طموحهلرفع مستوى اهداف المؤسسة والسلطة الىمستوى الاستغلال الزراعي للمياه الجوفية بدلحصر اهدافها على تأمين المياه للشرب وللصناعة فقط مع تأييدي لانشاء مجلس اعلى للمياه لضبط التصرف بها بسياسة مائية ثابته مع دعم موازنة هذا المجلس بحيث يتسنىله له العمل على شراء المزيد من الحضارات وحفر الابار التجريبية في معظم مناطق مناطق المملكة الزراعية ليتمكن مزارعنامن اعادة الاعتبار الزراعي لارضه المتعطشه للماء ولا يخفى ان بلدنا زراعي بالدرجة الاولى . ونرجو الله ان تتفتح ارضنا المباكره عن كنوزها فتكون مياهنا الجوفية معينا لا ينضب .

ب ـ الاشغال العامه : الطرق : هنالك منالطرق الرئيسية والفرعية في بعض المناطق لم يتطرف اليها المناطق لم يتطرف اليها تقرير وزارة الاشغال العامة الموقره لا من بعيد ولا من قريب . فمثلاً لواء المفرق هذا اللواء الشاسع والذي تقارب مساحته مساحة لبنان، يوجد فيه ما ينوف على الثلاثماية كم طولي من الطرق التي لم تعبد للان ، وطرق معبده اسميا يزيد مجموع اطوالها على المايتي كم فمثلاً طريق جرش /المفرق / بغداد وهو من الطرق الرئيسية للملكة واقد اما فمن المفرق الى جرش بطول خمسة واربعين كم اسميا معبده علما بأنه يعتبر شريانا حيويا لطرق فرعية لما يزيد على ثلاثين قرية فيما بين هاتين المدينتين وعلى جانبيه ففي كل عام يصان منه ما لا يتجاوز الاربعة الارهلة كيلومترات بطريقة الترقيع لحفره وانهداماته . ثم طريق اخرى رئيسية وهي طريق / الزرقاء الهاشمية / بلعما / رحاب مثلث النعيمه / مرتبطا بالطرق الدوليةمن الشمال بطريق عمان / الرمثا / الحدود السعودية . وجنوبا الزرقاء / عمان ليتواجد على جانبي هذا الطريق ما لا يقل عن سبعة وعشرين قرية / يتعثر العمل بهذا الطريق العمل بهذا الطريق العريض والمقرر فتحه منذ اكثر من عشر سنوات فكل عام يرصد له مبلغ زهيد ولم ينجز ربعه للان / رغم هذا

لم يرد ذكر اي من الطريقين في خطط الوزارة التي بين ايدينا ، واختصر الان ذكر الطرق الفرعية الهامة الاخرى وهي تسعة وعشرين طريق فرعية لم تعبد إللان وتسعة عشر طريق معبده ولكن تحتاج الى صيانة هذا وقد ورد في تقرير الوزارة الموقره ذكر طرق / المنطقة الحره المشتركة على الحدود السورية الاردنية المفرق الزرقاء وقد كانت الدراسات توصي الى مروره في مدينة المفرق الا انني علمت انه قد نحي عنها مما سيحرم هذه المدينة الناشئة ميزة مرور هذا الطريق الحيوي فيها فيرجي اعادة النظر بمساره .

جـ ـ التربية والتعليم : التعليم الاكاديمي على وجه العموم جيد في مراحله الابتدائية والاعدادية اما المراحل الثانوية فبحاجة الى الاقسام العلمية لفي لواء المفرق وحده مثلا بحدود عشر ستة الف طالب / هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان عدداً مماثلا تقريباً لهذا العدد لايدرس في هذه المدارس نظراً لطبيعة اهالي اللواء الاجتماعية الاقتصادية.يدير هذهالمدارس اكثرمن الف معلم لايوجد قسم علمي الابثلاث مدارس والحاجة ملحة في اللواء وامثالها للمدارس المهنية سواء الزراعية منها او الصناعية للمساهمة بتطريرها. ثم ان هنالك ملاحظة هامة ان طلاب هذه المنطقة وامثالها من اريافنا لاتحظى بقسط مقبول من العدل في ارساليات البعثات فمنع القناعة بأولوية البرزين الا ان هذه القطاعات من مجتمعنا الطيب بحاجة الى عناية ورعاية اكثر بالمساعدة بزيادة نسبة البعثات الجامعية من ابنائها لهؤلاء بعد تخرجهم المساهمة بتطوير مناطهم .

د ـ الخدمات الصحية : اشعر وبارتياح لعدالة توزيعها الا ان لواء المفرق بحاجة الى مستشفى وعدد من المراكز الصحية بدلا من بعض العيادات نظراً لاتساع رقعته مع التذكير بالحد من غلاء العلاجات والمعالجات الطبية وهنا يسمح لي دولة الرئيس والمجلس الكريم ان اخلص من ذلك الى ذكر بعض الحقائق عن لواء المفرق . هذا اللواء المترامي الاطراف والذي تتصل حدوده بحدود السعودية جنوباً والعراق شرقاً وسوريا شمالا يسكنه مالا يقل عن ماية وواحد وثلاثين الف نسمة وقراه المسجلة بنظام التقسيمات الأدارية فقط ماية وواحد وعشرين قرية (بناء منها اربعة قرى فقط) فيه خمسة مراكز ادارية . ومستوى المعيشة متدني بين ساكني هذا اللواء البكر خاصة بعد سنوات الجفاف والقحط فهو بحاجة الى خدمات معظم الوزارات . ولهذا وتخفيفاً عن محافظة اربدوالتي يلحق بهاخمسة الويةواربعة مديريات قضاء واربعة مديرات ناحية عدا عن مدينة اربد وقراها التابعة لمراكز المحافظة مباشرة .

(١) الطرق القروية التي لم تعبد حتى الان مبتة حسب اولوية والاهمية : ـ

١ ـ طريق المدور / السحري / خطلا ١٦ كم
٢ ـ طريق دمل / الكرم / العتينة / عنيبة ٢٣ كم
٣ ـ طريق سبع اصير / الكرم الرف ٤ كم
٤ ـ طريق الزينة / الخربة السمراء ٤ كم
٥ ـ الطريق العام / الزينة ١ كم

٦ ـ طريق دير الكهف ١/ تل ارماح ٧ كم
٧ ـ طريق ام القطين / قصيبس ١٢ كم
٨ ـ طريق المفرق / مستشفى مصح النور ١٥٠٠ كم
٩ ـ تكملة طريق المنشية / ام اللولو ١ كم
١٠ـ تكملة طريق الرفاعيات / الجبية ٦ كم
١١ـ الطريق العام / الدجينة / البويضة الغربية ٢ كم
١٢ـ طريق الباعج / المفرق ٣ كم
١٣ـ تكملة طريق بيلعما / النمره / الخان ٦ كم
١٤ـ طريق الباعج / خط بغداد ٦ كم
١٥ـ طريق الاجفور / الغيضة ٧ كم
١٦ـ طريق النعام / رجم سبع ٢ كم
١٧ـ تكملة طريق حمامة العمليات ١ كم
١٨ـ الطريق العام / صرة ٢ كم
١٩ـ طريق بلعا / حضانة ٢ كم
٢٠ـ طريق العاقب ١ كم
٢١ـ طريق الزبيدية / الطريق العام ٣ كم
٢٢ـ طريق المزرعة ٣ كم
٢٣ـ طريق تل ارحاح / دير القن ٥ كم
٢٤ـ طريق خنيزير / ابو السرس / مدق الدبح ٥ كم
٢٥ـ طريق حيان الشرف / الزعفرانه / المعمرية رخاب ١٤ كم
٢٦ـ طريق طيب اسم ٣ كم
٢٧ـ طريق الشبكية ١٧ كم
٢٨ـ طريق حويجا / الخط العامم ٣ كم
٢٩ـ طريق ام قطين / خط بغداد ٦ كم

(٢) الطرق الزراعية المقترح فتحها مرتبة حسب الاولوية : ـ

أ ـ طريق ام النعام / بويضة العليمات / البويضة الغربية حول الطريق ١١ كم
بـ ـ طريق بلعما / المراجم / الشريفة / خريسات الحصب ١٦ كم
جـ ـ طريق خنيزير / ابو السوس مـدق الريح/ حميد / الكرم ١١ كم
د ـ طريق الضليل / الناصرية ٣ كم
هـ ـ طريق الخربة السمراء / نقرة الجب ١١ كم
و ـ راع الخط العام ٧ كم

(٣) الطرق التي تحتاج الى صيانة : ـ

أ ـ الطريق العام مثلث مخفر ام الجمام / ام الجمال الباعج / النهضة / ام السرب سما ٢٧ كم
ب ـ طريق المفرق / ارحاب ١٢ كـم وتحتاج الكوربات الى تعديل المنعطفة حيث انهـا تسبب كثير من الحوادث .
جـ ـ طريق المفرق / المنشية ١٤ كم
د ـ طريق المفرق / بدون حيان المشرف ١٠ كم
هـ ـ طريق رحاب / بلعما ١٤ كم
و ـ طريق رحاب / هويشان ٣٦ كم
ز ـ المفرق / الاجفايف ٩٠ كم
ح ـ طريق صبحا / ام القطين ٢٠ كم
ط ـ طريق صبحا / سبع اصير ١٥ كم
ى ـ طريق سما / المفير ١٥ كم
ك ـ طريق حيان / بلعما ٤ كم
م ـ طريق خنيزير ٣ كم

فلكل هذه الاعتبارات وماذكرتـه اتقدم بالطلب من المجلس الكريم بالتوصية بتسمية هذا اللواء محافظة والحاق قرى عشائر بني حسن التابعة للوائي جرش والزرقاء بها لا من قبيل التعصب وانما للطبيعة الجغرافية الموحدة لهذه المناطق وتشابه انماط اهالي هذه القرى . ومن ومن ثم خصه ببعض المؤسسات التي تساعد على تطوره كالمنطقة الحرة المقترح انشاؤها على مثلث الازرق والتي يمكن انشاؤها على ارضه الجنوبية والشرقية بمحاذاة الطريق العام وكذلك انشاء بعض الصناعات الملائمة .

والسلام

دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة .

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة عاد المجلس بعدها للانعقاد)

(٩)

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس اخواني واخواتي

اني ادرك بحكم اختصاصي في حقل التربية وعلم النفس ان المدة التي يمكن للانسان ان يجلس فيها مستمعاً مستوعباً هي مدة قصيرة ، وان حـالفني الحظ في ان تكون كلمتي بعد فترة من الاستراحة وكوني سيدة يختلف جوهر صوتي وشكلي عن بقية المتحدثين وحبذا لو كان هناك عدد اكبر من السيدات حتى أ يعطين التغيير لهذا المجلس اثنـاء انعقاد جلساته نستمع فيها لمدد طويلة لصوت الرجال لكان هناك نوع من التبديل والتغيير يدخل على النفس النشاط والاستماع باستيعاب اكبر .

وأود في كلمتي هذه وبعد استئذان السيد الرئيس ان الجأ الى القراءة احياناً والى التحدث احياناً اخرى كوسيلة لمنع الملل ايضاً .

دولة رئيس المجلس

مع الاختصـار .

السيدة انعام المفتي

متابعة

السيد الرئيس ملاحظاتك في الجلسات السابقة تأخذها بعين الاعتبار ولذا سأكون عند التحدث لايراد نقط محددة لاتطويل فيها ولا تفسير عندما نأخذ بعين الاعتبار المشاكـل العديدة في بلدنا التي تحتاج الى حلول ، ومشاريـع التنمية التي تتطلب التنفيذ والتطوير فان الانجازات التي تمت في عهد الحكومة الموقرة والتي اطلعنا عليها في بيانات معالي الوزراء تدعوا الى التقدير والعرفان . ليس من الصعب ان يقف الواحد منا لينفذ البيانات ويوجه النقدويبدي الرأي ونحن اذ نفعل ذلك نقدر المصاعب التي تواجه المسؤولين في التنفيذ ، فالنقد شيْ ، والعمل والتنفيذ شيْ آخر . وندرك بأنه لابد وان تكون الحكومـة معنية بمعظم ما نورد من الاراء حول البيانات التي قدمت . وأنا ارى ان اهتمام المجلس الاساسي في هذه الفترة من تكوينه يجب ان ينصب على المشاكل الاساسية ذات الجوهر الذي يحدد السياسات العامة ويحدد المشاكل ويقترح الحلول لهذه المشاكل والتي من شأنها ان تخفق وتحل المشاكل الاخرى المرتبطة بها . وان جاء من تفصيلات في بيانات الزملاء حول البيانات المقدمة فلا بد وان تكون سبيلا لنا لتجميع المشاكل الصغيرة وتحديد المشاكـل الاساسية التي يجب ان تضع لها الحلول والتي من شأنها ان تحل ما يصعب من مشاكل تتعلق بها . هـذا المنطلق الذي اراه للعمل في مجلسنا في هذه الفترة من تأسيسه حيث اننا لن نتمكن في فترة وجيزة ان نناقش جميـع بيانات الحكومة ونطلع على جميع الحقائق بادراك

وعلم وتقييم . وكنت اود لو تمكنت من الاطلاع على مخططات جميع الوزارات للمستقبل وتطلعاتها وتقييمها الشامل لاوضاعها بحيث تبرز لنا المصاعب والمعوقات التي تحول دون تنفيذ الكثير من المشاريع حتى يكون رأينا عندما نبديه رأياً موضوعياً يمت الى الحقيقة بصلة كبيرة . هذه من ناحية ومن ناحية أخرى كنت اود ان ارى في البيانات التي تفضل بها معالي الوزراء ان ارى الخطوط التي تربط بين وزارة وأخرى منطلقة مـــن السياسات العامة التي اوردها دولة الرئيس في بيانه . لم اتمكن في كثير من البيانات ان اجد الصلة للقضايا التي تربط بين وزارة وأخرى ومؤسسة وأخـــرى ظـــاهرة في البيانات . وان كنت لا اشك ان واقع الامر يختلف عن ذلك . فبدون التنسيق بين المؤسسات المختلفة وبدون التخطيط للتأكد من ان ما تعمله وزارة تدركه الوزارة الاخرى لم نتمكن من الوصول الى غاياتنا التي نسعى اليها وسيكون هناك الكثير مـــن الضائع في الوقت والجهد والمال . وآمل ان تتكرم الحكومة الموقرة بأطلاعنا عـــلى سبل التنسيق بين مؤسساتها وسبل المتابعة للاستفادة من الجهد والوقت الذي اشرت اليهما . في كلمتي هذه اود ان اركز على قضية اساسية تتحمل مسؤوليتها جميع الوزارات وهي قضية الانسان في بلده . لقد ورد في بيان دولة رئيس الوزراء حول هذه القضية ضمن الخطوط العامة للسياسة الداخلية لحكومته الموقرة ما يلي : — ان من قناعات قيادتنا ان ايـــة حكومة يجـــب ان تستهدف اول ما تستهدف توفير رخاء المواطـــن وهنائه واحاطته بجو الامن والاستقرار تمكيناً له من العطاء والبناء ، فالانسان الاردني كما اكد جلالة الحسين هو رأس مال بلدنا الثمين وهو مادة التنمية مثل ما هو هدفها . لقد اشارت البيانات الى البرامج والى المشاريع المختلفة والمتعددة التي توفر الناحية المادية للانسان في بلدنا . واود انا هنا ان اشير الى الناحية النفسية والى ناحية بناء الانسان وتنمية كأنسان ، نحن ندرك ان ما ينفذ من برامج التنمية الانسانيـــة لا تظهر نتائجها بالسرعة التي يلمسها المرء في البرامج المادية . والتي هي على غاية كبيرة من الاهمية لتوفير الراحة والهناء للانسان . غير اننا نود من الحكومة الموقرة ان تبين لنا منهاج عملها لتحسين تربية واقع الانسان في بلدنا على نطاق شامل ، وهذا الامر لا يقتصر على وزارة او وزارتين مثل وزارة التربية ووزارة الشباب والوزارتين تقومان مشكورتين بجهد كبير جداً في هذا المجال نلمس نتائجها يوماً بعد يوم . فان ما اشير اليه يتطلب العمل من الجميع بطريق التخطيط والتنسيق والمتابعة . ان اكثر بلاد العالم تقدماً ورغم ما توفره للمواطن من خدمات ومن معاملة مبنية على قيمة الانسان وحفظ حقوقه وتوفير الرفاهية له تعنى باستمرار لاعادة النظر في الدراسات التفصيلية التي تبنى على اساسها البرامج والاجراءات التنفيذية التي تؤمن للانسان الحياة الكريمة والنـــمو السليم الذي يعود على الامة بالازدهار . والحاجة في بلدنا هذا قد تكون كبيرة جداً خاصةفي هذه الفترة من تطورنا والسرعة التي نسير فيها في نمونا سواءاً على الجبهة الاقتصادية او الاجتماعية .

اود ان اشير الى نقاط محددة بالنسبة للانسان في بلدنا اذا اخذت فئة الموظفين في الاردن . وكلكم تعرفون مشاكل الموظفين ومشاكل العمل ومشاكل الدولة نتيجة تسرب العاملين ، نتيجة المرارة لقلة الرواتب في المقابلة مع مايتقاضاه الفرد في مؤسسة خاصة او خارج البلاد . نتيجة الحياة ، الغلاء الذي ليس يسير في بلادنا وحدها وانما في العالم كله . نتيجة كل ذلك

نحن ندرك تدني الانتـــاج وتدني المستوى وتدني الاستفادة من قدرات الموظفين في بلدنا . وبالتالي يلي ذلك مع الاسف الشديد سوء التعامل الذي يصدر من بعض فئات من الموظفين نحو المواطنين عند اجراء المعاملات. لست ادري الى اي مدى يطلع معالي الوزراء على ما يجري في الدوائر والمؤسسات عندما يذهب الفرد لاجراء معاملة من المعاملات . نبدأ بأن يكون قسم في الوزارة لايدري ما يجري في القسم الاخـــر في بعض الوزارات وبعض المؤسسات وانا اذكر هذا عن تعين وتجربة . ليس من تجربتي العملية فحسب وانما من تجربة العديد من اخواني الذين استمع اليهم باستمرار الى المعاناة التي يجدوها يذهب الفرد الى قسم فيتحول الى قسم آخر وثالث ورابع ويتخبط الموظفون في تحويله لاجراء معاملة يحتاج اليها ومن واجب الموظف ان يقوم بها . وموظفو وزارةـــا واحدة لايدركون ما يجري في وزارة اخرى . وهنا لابد من معالجة هذا المشكل معالجة جذرية عن طريق التنظيم والادارة العلمية والاهتمام الحكيم الكبير التنظيم والادارة العلميـــة والاهتمـــام الحكيـــم القوي لهذا الامر . لانه اذا لم نصلح من اسلوب العمل اليومي داخل دوائرنا ونقضي على انفسنا بالروتين فلن نتمكن من القيام بعمليات التنمية بالشكل اللائق الذي نريده . هناك محاولات عديدة لاصلاح هذا الامر ولا ننكر ذلك . نرى كثير من الوزارات يوماً بعد يوم تحاول معالجة هذه الامور ولكن في رأيي يحتاج الامر الى دراسة علمية جذرية بشكل اكبر مما يجري الان . وأعطي على سبيل المثال الاهتمام في المغادرين الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، اهتمت المؤسسات المعنية بفتح مراكز اضافية لتسهيـــل المعاملات وانما الى اي مدى حلت المشكلة ؟ هـــل فعلا حلت بفتح هذه المراكز ؟ حسب ما ارى أنا يوماً بعد يوم لم تحل حتى الان رغم الاهتمام الشديد بذلك وهذا مرجعه التنظيم الاداري من الناس المعنيين مباشرة في الاشراف على عملية إعطاء التصاريح بالسفر . وهناك عامل رأيته بنفسي وقف ثلاثـــة أيـــام متتالية بالشمس من الساعة الثالثـــة بعد منتصف الليل في الوقوف حتى الساعة الثانية عندما اقفل المكتب ، ثلاثة أيام متتالية حتى تمكن من آخذ إذن بالسفر . اذن المشكل نحاول ان نعالجه ولكن لاتتم معالجتـــه بالشكل الذي ننويه ونريده . هذا المثل ينقلني الى كرامة الانسان ، لست ادري لم يقف أنسان أمام مدرسة ليحصل على اذن بالسفر تحت الشمس المحرقـــة وهناك صفوف فارغة من الطلاب مجهزة على اقل تعديل بمقاعد وتحمي الانسان من الشمس المحرقة خاصة في موجة الحرارة هذه ، لاادري لم لا يسمح لهؤلاء الناس في الجلوس في هذه الغرف بتنظيم الى ان تتم معاملتهم . أنا اورد هذا من الناحية الانسانية لان الشكوى من المواطنين من سوء المعاملة والمهانة وعدم الاحترام أمر لايريده اي انسان مسؤول في هذا البلد وأنا اعرف بأن النية عند المسؤولين بأن يحلوا هذه المشاكل فحبذا لو حلت بشكل جذري سليـــم . بالنسبة للمواطنين أنفسهم هنالك شكوى مريـــرة دائماً من عدم قيام الفرد بواجبه من عدم تحملـــه للمسؤوليات ، من عدم شعوره بالانتماء والالتزام من عدم احترامه لحقوق الغير والحق العام . هـــذه أمور كلها بالنسبة لي فردية وطنية لا بد من وضع سياسة محددة واضحة المعالم باجراءات تنفيذيـــة لتثبيت هذه النواحي في نفس الانسان .

وزارة التربية مشكورة بدأت في برامج عديـــدة ووزارات اخرى مثل وزارة الشباب التي تسعى الى فتح المخيمات وقيام الشباب بمشاريع تجعلهـــم يلتزمون وينتمون الى الارض والى البلد والى المكان

الذي يقيمون فيه لان الوعظ في هذا المجال لا يؤتي أكله . أهم عملية في التربية الوطنية هي عملية الممارسة ولذا لابد من وضع برنامج واضح المعالم يحدد دور كل كل فئة من فئات المجتمع المسؤول عن التربية الوطنية وكل مؤسسة وكل فرد حتّى يلتزم بتنفيذ البرنامج الّتي بدونهـــا لن نتمكن من النجـــاح اي مشروع مـــن المشاريع .

انتقل من هذه الناحية الى ناحية العمل والقوى العاملة والقوى البشرية في الاردن . نحن ندرك تدن الكفـــاءة في العمل في بلدنا لاسباب عديده ذكرت من بعض الاخوان ويدركها الجميع ولا حاجة لي بأن أعيـــد ذكرها . لكن هل صحيح انه لايمكننا معالجة هذا الامر بأسرع وقت وبأحسن السبل لكي نتمكن من تحقيق برامجنا التدريبية بشكل أسلم ؟ ليس بصحيح ان الامر صعب ويكـــاد يكـــون مستحيلا . فاذا تظافرت القوى الفكرية وجميع الناس الذين عندهم الخبرة في البلد . ليس من القطاع الحكومي فحسب لوضع السبل الّتي من شأنها ان تحقق رفع الكفاءة عند العامل وان يحقق تدريب القوى العاملة بشكل يضمن حسن الكفاءة في الاداء ، ويضمن سرعة التدريب وان نخلص من التدريب الـــذي يتطلب السنوات العديدة — أنا لااعني ان ذلك التدريـــب غير ضروري هو ضروري للطلاب المنتظمين ، اما بالنسبة للمواطنين فيجب ان نحدث برامج تدريب لاستقطاب القوى البشرية وتدريبها حتّى تصبح قوى عاملة خاصة بعد ان ذكر اليوم الدكتور زهير عن ان مجتمعنا في الامة ٥١ ٪ منهـــا أقـــل من ١٥ سنة ونسبـــة القـــوى العاملة ضئيلة جداً فلابد من ايجاد السبل الّتي تعطينا الفرصة لتدريب القوى العاملة بالسرعة الّتي يتمكن فيها الفرد من الوصول الى المستوى اللائق بسرعته هو وقدرته هو وان نحدث برامجنا التدريبية في خارج وزارة التربيـــة في مجالات التدريب حتّى نضمن توفير الايدي العاملة للاردن ونحسب حساب مـــا يمكن ان يخرج خارج البلاد للعالم العربي . وهنا تبرز قضية هامة جداً هي قضية مساهمة نصف الامة وهي المرأة في الانتاج في بلدنا . اعتقد بأنني لست بحاجة لان اجد المبررات للحديث عن المرأة فبلدنا يتطلب التحرك والسرعة في التنفيذية لتهيئة المرأة بشكل لائق يتناسب مع الدور الهام الذي تلعبه في التغير السوي الذي يجنبنا الكثير من المشاكل الّتي تنجم عن التنمية الاقتصادية . وهذا شر لابد منه مع اي تطور واي نمو لابد ان يحدث ، هناك مشاكل وخاصة المشاكل الاجتماعية والمرأة اول من يقع في هذا التيار وهذا المشكل . نحن بحاجة في الاردن الى كل يد عاملـــة قادرة . ويزيد للمرأة ان تسهم إسهاماً بالغـــاً اولا في بنـــاء أسرتها بناءاً سليماً ، يتمشى مع تقاليدنا وعاداتنا وتراثنا وثانياً بشكل يضمن سد الحاجة في البلد الى المتخصصين والفنيين . لااريد ان ادخل في التفصيلات بالنسبة لزوج المرأة في عمليات التنمية

دولة رئيس المجلس

خلي المرأة مسك الختام .

السيدة انعام المفتي

حتماً سيدي

بمعنى آخر انني اطلت الكلمة واعتذر عن ذلك ولكن حديثي عن المرأة هو سيكون نهاية كلمتي بالنسبة للمرأة دولة رئيس الوزراء في اكثر من مرة ركز على اهمية استقطاب القوى البشرية للتنمية في الاردن وادماج المرأة في عمليات التنمية ونحن ننظر الى دخول المرأة ميدان العمل ليس من الناحيـــة الاقتصادية فحسب وانما من الناحية الاجتماعيـــة

أيضاً ومن ناحية اهمية وصول المرأة الى مستوى لائق لها كأم وربة بيت ومنتجة في المجتمع مثلهـــا سوياً مع الرجل . وديننا الحنيف شرع للمرأة حق العلم وحق العلم ولذا فنحن نسير في خط يتمشى مع ركائز ديننا . أود ان اطلب بهذه المناسبة ان تتاح لي الفرصة وسأتقـــدم بطلب خطي ان اتقـــدم الى مجلسكم الكريم في مرة قادمة بدراسة محددة عن دور المرأة في التنمية في الاردن حتّى نتمكن ان نعطي هذا الامر أهميته الّتي يستحقها

سيدي الرئيس ان كنت قد اطلت في كلمتي مع انني في بدء الكلمة كنت سأختصر ولكن هذه النواحي الّتي تطرق لها اخوتي واخواني بشكل مختصر رأيت ان أركز عليها لاهميتها لان اي مشروع في التنمية واي برنامج ان لم يكن هناك معه تنمية للانسان وتنمية للقوى البشرية فلن يكون هناك نجاح في المشاريع بالشكل الصحيح اللائق . وانا على يقين بأن الحكومة الموقرة تأخذ هذا الامر بكثير من الجدية وآمل ان استمع الى البرامج الّتي وضعتها الحكومة الموقرة في هذا الباب .

وشكراً جزيلا واعتذر عن طول الكلمة وانما اردت ان اوضح هذا الكلام بالشكل الذي اراه مناسباً شكراً جزيلا .

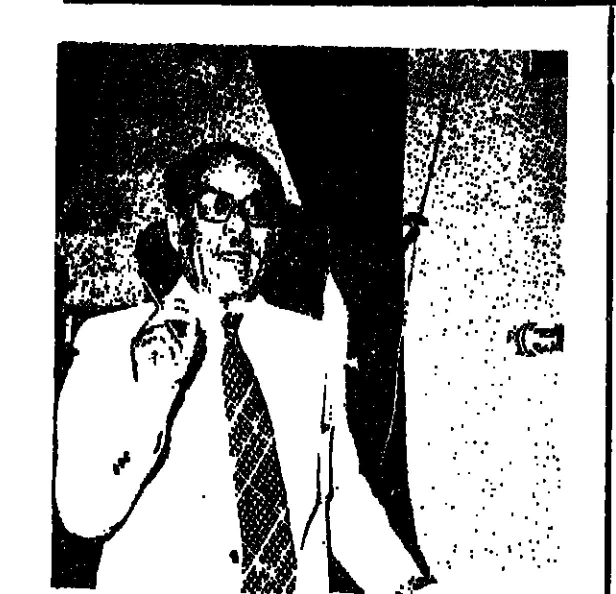
دولة رئيس المجلس

بالعكس شكراً لك وننظر الدراسة الموسعة .

(١٠)

دولة رئيس المجلس

الكلمة لمعالي السيد عبـــد الله الريمـــاوي فليتفضل .



معالي السيد عبدالله الريماوي :

الاخوة رئيس واعضاء المجلس الوطني المحترمين

الاخوة رئيس واعضاء مجلس الوزراء المحترمين

استهل هذا البيان بأن سجل للحكومة تجاوبها المشكور مع طلب المجلس بأن تقدم له بيانا عن سياستها الداخلية العامة بعد ان كانت قد تجاوبت مع طلبه بتقديم بيان عن سياستها الخارجية .

وارى انه من الحق ان أسجل ايضاً في مستهل هذا البيان ان مناقشات هذا المجلس لهذه البيانات قد خلقت تفاعلا يبشر ويدعو للامل بأن تكون على بداية تجربة نعمل كلنا لنجاحها لانها في هـــذه الظروف الوطنية والقومية تجربة تمس صميم الكيان والمصيـــر الاردنيين الوطنيين وتؤثر في المسار والمصير القوميين العربيين

اجد من الضروري ان ابرز بعد ما تقدم أنني ارى ان من اهم ما جاء في بيـــان الحكومـــة حول سياستها الداخلية هو ماورد في مطلع بيان بيان دولة الرئيس حينما حدد طبيعة هذا المجلس

بأنها صيغة لمشاركة شعبنا لها في تحمل المسؤولية

ان ادراك واستلهام الحقيقة الكبرى من من ضرورة مشاركة شعبنا للسلطة التنفيذية تحمل في المسؤولية « انما هما الادراك والاستلهام اللذان يكونان المفتاح والسلاح رسم وتنفيذ وتقييم وتصحيح كل سياسة داخلية او خارجية تضعها الحكومة كل حكومة .

واذا كانت المشاركة بمفهومها المباشرتعني مشاركة هذا المجلس للحكومة في تحمل المسؤولية فأن المشاركة بمفهرمها الاساسي والموضوعي والجوهري انما تعني ويجب ان تعني مشاركة الشعب للسلطة التنفيذية وللمجلس الوطني في رسم المسار والمصير الوطنيين والقوميين بمنطق المبدأ الذي اكده التاريخ عبر مراحله ويؤكده دستورنا الذي اقسمنا بالحفاظ عليه في المادة (٢٤) حيث يؤكد « الامة مصدر السلطات » وان الأمة تمارس سلطاتها وفق أحكام الدستور .

والأمة مصطلح ذو مدول واقعي يعني كل ابنائها من الذكور والاناث ولكنه بالاضافة الى ذلك مصطلح ذو بعد تاريخي يشمل الاجداد والتراث في الماضي ويشمل الاجيال والآمال في المستقبل الامر الذي يفرض في كثير من الاحوال على الاجيال القائمة بان لا تعبث بالقضايا الكبرى بزعم الواقعية متناسبة اهداف وتضحيات اجيال مضت ومتجاهلة تطلعات وآمال اجيال صاعده كما هو الحال بالنسة لتصرير فلسطين في هذه الايام

ان مبدأ ان الامة مصدر السلطات ـ بذلك المفهوم الواقعي والتاريخي للامة ـ هو المفتاح والسلاح لاحراز النصر في مواجهة التحديات وحل المشكلات داخلية او خارجية . هكذا يقول التاريخ وهكذا يؤكد الدستور ، ويرتب على هذا التأكيد انه اذا فقدنا بالضياع هذا المفتاح واذا كسرنا بالطغيان هذا السلاح فتحول الشعب ـ بالضياع والطغيان ـ من مصدر للسلطات الى عبد للسلطة ومن مواطنين الى رعايا ومن احرار عبيد فأننا بذلك سوف نخون الماضي وتراثه ونعجز عن مواجهة الحاضر وتحدياته وتسقط دون صنع المستقبل وتطلعاته .

استنادا الى هذه القاعدة الكبرى فأنني انطلق لتحليل بيان الحكومة عن سياستها الداخلية وسأقتصر في هذا التحليل على ما يتعلق بالحريات العامة بصورة اساسية وخاصة ولكنني قبل مباشرة هذا التحليل لمسألة الحريات العامة لا بد لي ان اؤكد النقاط التالية : ـ

١ ـ ان العناية بجميع حقول ومجالات السياسة الداخلية ـ المتعلقة بالخدمات والانتاج المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية والمادية او المتعلقة بالشؤون الفكرية والثقافية والروحية هي عناية بأمور اساسية لا تقل اهمية عن بحث مسألة الحريات

ولذلك فأنني أعلن بكل تأكيد تأييدي الكامل لكل ما ورد في كلمات زملائي المحترمين الذين طالبوا الحكومة ببذل العناية الخاصة بالشؤون المعاشية المادية والثقافية والروحية لابناء شعبنا وبصورة خاصة ابناء باديته وريفه ابناء مضاربه وقراه الذين يكونون في الاردن وعلى مدى الوطن العربي اصالة شعبنا ومنبع التضحية والعطاء والطليعة من بين الصفوف فلا بد وان يعاد النظر بصورة مدروسة واكيدة في توزيع العناية والخدمات بكافة اشكالها وصورها المادية والمعنوية بحيث لا تنال المدن الكبرى حصة الاسد على حساب البادية والريف والمدن الصغرى .

٢ ـ انو بصورة عامة وفي معرض الحديث عن السياسة الاقتصادية وسياسة التموين فلا بد من قبول الدولة ضماناً للمصلحة العامة في مواجهة مدأخل المصالح الفردية والاحتكارية الجشعة ، وضماناً لتحقيق حكم الاستثمار اللازم لاقامة بعض الصناعات الاساسية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني بمعزل عن مقياس الربح السريع والجشع الذي يتطلبه عادة رأس المال . ولم يعد ينفع في هذا العصر ان يساق في وجه هذه الدعوة الصريحة لتدخل الدولة في الاقتصاد ، ان تطرح نظريات عن الاقتصاد الحر ونظرياته التقليدية فلقد مر التاريخ بهذه النظريات واصبح تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية والاخرى حتى في اكثر البلاد الرأسمالية تدخلا نامياً ومتصاعداً في حجمه وفي نوعه .

٣ ـ ان التمسك بمادئ الاقتصاد الحر ـ حتى مع تدخل الدولة كما ذكرنا يقتضي بالضرورة التي لا مجال للتساؤل فيها الاخذ بمبدأ الاسس الديمقراطية السياسية التي تنسجم مع تلك المبادئ الاقتصادية والاجتماعية .

فلا يستقيم لاحد ان يرفع صوته عالياً يطالب بالاقتصاد الحر ويؤكد الحوافز الشخصية ولكنه في الوقت نفسه يرفع صوته عالياً ضد مبادئ الحريات العامة والنظام السياسي الذي يلتحم بذلك النظام الاقتصادي ذلك تناقض يرفضه التاريخ ولا يقبله المنطق ويأباه المجتمع . هذا بمعزل عن رفضي الشخصي للاقتصاد الحر وديمقراطيته .

ولا مرأ في ان السياسة الداخلية بل والخارجية الشاملة العليا للدولة تنبع من قناعات او قل مبادئ وتتأثر بوقائع او قل معطيات واقعية .

ولا شك في ان الاحتلال المستمر لارضنا والمواجهة الحاسمة والدائمة مع عدو طامع لا يشبع وقلة الموارد ومسابقة الزمن كلها حقائق تلقي على بلدنا تحديات تحتاج لكواهل صلبة وعزائم لا تنثني

ولا شك في ان اقتناع السلطة التنفيذية بأن من واجب كل حكومة ان تستهدف توفير رخاء المواطن وهنائه واحاطته بجو الامن والاستقرار تمكيناً له من العطاء والبناء هو اقتناع هام وسليم وأساسي .
ولكن مما لاشك فيه ايضاً ان ثمة حقيقتان كبريا ، واقتناعان أساسيان يجب ان ينضما ويؤكدا الاقتناعات السابقة .

اما الحقيقة الكبرى والاقتناع الاول الذي لا بد من ان تقيم في ضوئه كل الحقائق والقناعات وتوضع على اساسه كل الخطط والسياسات انما هو المبدأ بل المفتاح والسلاح الذي اشرنا اليه في مطلع هذه الكلمة الا وهو : ـ

« الشعب مصدر السلطات ، هو الغاية والوسيلة » وانه بغير شعب حر يمارس حرياته ، مسؤول يعي اهدافه وغاياته ، ويدرك نوع وحجم تحدياته بغير ذلك فانه في المعطيات القائمة والمواجهة الدائمة للعدو والطامع الذي لا يشبع ، فلا سبيل الى رخاء او هناء او أمن او استقرار الا اذا اعرفنا وتحركنا مؤمنين بالشعب ومعترفين بانه الغاية والوسيلة .

كذلك فانه مما شك فيه ان الحقيقة الكبرى والاقتناع الثاني الذي لابد وان يلازم الحقيقة والاقتناع الاولين «المبدأ» ان الحياة حركة وتقدم وان الجمود عدو الحياة عدو للتقدم عدو للاستقرار والامن .

ان التغيير لابد وان يأخذ مجراه في الاتجاه الذي تقتضيه مصلحة الامة وبالسرعة التي يتطلبها نبض العصر ، ومعنى هذا ان السياسة الداخلية بمفهومها الواسع والشامل لا بد وان تكون سياسة تقدم على طريق التغيير .

والتغيير في الاردن شأنه في كل قطر عربي يجب ان يتم على اربعة ابعاد رئيسية تفرضها حقائق الحياة ومنطقها في وطننا العربي عندما ندركها في نطاق عالمنا وسياق عصرنا وهذه الابعاد هي التي لا بد ان تستلهمها كل سياسة داخلية .

اولا : البعد الوحدوي النابع من وحدة الامة العربية ووحدة قوميتها ومصيرها وما يقتضيه ذلك من رفض اكيد وشديد للاقليمية والطائفية مهما كانت الاعلام التي ترفعها والاقنعة التي تختفي هذه الاقليمية او الطائفية وراءها .

ثانياً : بعد العدل الاجتماعي النابع من انسانية الانسان التي ترفض الاستغلال الطبقي والفردي في ذاته و لانه يحول دون التطور الاقتصادي الاجتماعي على طريق الحياة الافضـــل .

ثالثاً : البعد الديمقراطي النابع من الاعتراف الأكيد بان حرية الانسان بأن مقوم اساسي من مقومات وجوده وان حرية الشعب امضى الاسلحة في بلوغ اهدافه والانتصار على اعدائه سواء كان الاعداء من الخارج او كان بعض الاعداء من الداخل ايضاً .

رابعاً : بعد استرداد اجزاء الوطن السليب وهزيمة الحركة الصهيونية الغازية هزيمة نهائـية ترفع عن كاهل الامة العربية خطراً فريداً في نوعــه يتهدد هذه الامة في ارضها وعرضها ، في وجودها ومصيرها ، في حضارتها وتراثها .

ان السياسة الداخلية السليمة لا بد وان تنطلق من ادراك وقبول ضرورة التغيير على هذه الابعاد المذكوره ، ومن ادراك وقبول ان الحريات العامة العامة هي أقوى الضمانات في ان تسير حركة حركة التغيير هذه في نطاق المشروعية والدستورية وذلك أن رض الحريات العامة كمدخل للتغيير إنما يقيم أوضاعاً تضع بدل المشروعية ما ليس مشروعاً .

على هدى ما تقدم وفي ضوئـه نتصدى لمناقشة موضوع الحريات العامـة بصورة اكثر تفصيلا فنقول ان هذا الموضوع يشمل مسألتين متفاعلتين هما :

أ – الحريات العامة .

ب– سيادة القانون .

سنبين موقف الدستور من هاتين المسألتين بعد ان بينا اهميتها التاريخية والعقائدية ، ثـم نشرح الواقع القائم فيما يتعلق بكل منهما لنخلص من ذلك الى مقترحات محدده .

جدير بنا ان نقرر ان الدستور الاردني حقيق بأن يفتخر به لدى مقارنته بدساتير الاقطار العربية العربية بل دساتير بلاد العالم الثالث عموما فمن حقنا ان نطالب بأحترامه وتطبيقه وعلى الاخص في باب الحريات بصورة نفخر بها كذلك .

يؤكد الدستور الاردني في فصله الثانـي حقوق الاردنيين وواجباتهـم ، وترى في في جميع مواده روح ان الاصل هو اطلاق الحرية وان القانون انما هو منظم لممارستها وفقاً للدستور او قيدا على هذه الممارسة احتراما لحريـات الآخرين او لمصلحة المجتمع وليس في الدستور في الدستور الاردني نصاً و روحاً ما يجيز ان يكون القانون قناعا لالغاء الحريات وتغول الحكومـة اية حكومة وتبرير الاستبداد .

ولعل اول الحريات الجديرة بالبحث في هذه المناسبة هي : –

١ – حرية الرأي وفي مقدمتها حرية الصحافة المادة (١٥) .

٢ – حرية الاجتماعـات وتأليـيف الجمعيات الجمعيات والاحزاب السياسية المادة (١٦) .

ان حرية الرأي تتجسم اساسا في حرية الصحافة بكونها السبيل الاوسع والافعل في التعبير عن الرأي والاسهام في صنع الرأي العام .

ولست براغب في ان اتحدث عن موضوع الصحافة ببلاغة او مبالغة . يكفي أن أقول أولا أن الصحافة أصبحت في كل بلد متمدن بحكم سلطة رابعة تضاف الى السلطات التقليدية الثلاث وان هذا الوصف جدير بالمراعاة مهما كانت المآخذ على اية صحيفة او صحفي . وانه من التطاول غير المبرر ان يجعل احد من نفسه حكما يقيّم الصحافة في بلده تقييماً ينطلق من موقف اومصلحة محدودة وضيقة او يستند الى معيار رضاء الحكومة اية حكومة .

ثم ان اقول ثانيا ان الدستور وهو يتحدث عن حرية الرأي والصحافة في المادة (١٥) منه وحيث اشترط ان تكون الصحافة والطباعة والتعبير عن حرية الرأي ضمن حدود القانون بين في الفقرة الرابعة من هذه المادة رفض القاطع لتضييق هذه الحدود بحيث يصبح القانون سبيلا لخنق هذه الصحافة بل سبيلا للتضييق الشديد عليها .

ان هذه الفقرة لا تجيز حتى في حالة اعلان الاحكـام العرفيـة او الطوارئ ، ان يفرضـ القانون عـلى الصـحف والنشرات والمؤلفات والنشرات والمؤلفات والاذاعة الا رقابة محدوده أوكد محدوده – رفي الأمور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني فاذا كان الأمر كذلك في حالة الاحكام العرفية او الطوارئ فكيف يكون الامر في حالة القوانين العادية انه على سبيل القطع لا يجوز ان تكون الرقابة الا محدودة جداً وفي أمور تتصل اتصالا وثيقاً بالسلامة العامـة العامة واغراض الدفاع الوطني .

ذلك هو الوضع الدستوري فما هو الوضع الواقعي من ناحية قانون المطبوعات ومن ناحية الممارسة الفعلية .

الوضع الواقعي من ناحية قانون المطبوعات محزن ومؤسف ويبدو ذلك من مقارنة قانـــون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ ثـــم قانـــون المطبوعات المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ ثم قانون المطبوعات النافذ – وهو ليس قانون مؤقت – اقره مجلـس النواب السابق بعد ان عدل القانون المؤقت رقم(١٦) لسنة ١٩٦٧ .

ان مقارنة هذه القوانين تبرز اتجاهاً رجعيـاً وتراجعياً مؤسفاً يبدو على سبيل المثال لا الحصر في النصوص المتعلقة بالمسائل التالية : –

١ – الترخيص .

٢ – حق الطعن في محكمة العدل العليا .

٣ – ما يحظر نشره .

٤ – جرائم المطبوعات .

٥ – العقوبات الادارية .

ولكي يتضح لنا الامر فأنني اذكر ان القانون رقم (١٦)لسنة ١٩٦٧ الذي الغي قانون سنة ١٩٥٣ لم يصدر مثلا في اعقاب نكسة (٦٧) او قبل حرب سنة ٦٧ لنبرر تقيد الصحافة بتلك النكسة او الحرب بل انه صدر في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٨٧) تاريخ ٢١ شباط ١٩٦٧ .

وما هو ادعى للاسف بعد ذلك ان القانـــون المؤقت المذكور الذي بدأ عملية الرجعية والتراجع في هذا الميدان عرض على مجلس النواب سنة ١٩٧٣

يصبح قانوناً عادياً فلم يكتف المجلس بالابقاء على جميع الاحكام الرجعية والتراجعية التي في القانون المؤقت بل زادها شدة بلغت حد مخالفة الدستور الصريحة كما يبدو في المادة (٣٨) (أ) من هذا القانون

ان الغاء قانون المطبوعات رقم ٧٣/٣٣ بوصفه قانوناً غير لائق ببلدنا وصحافته وكرامته ووضع قانون يحترم حرية الصحافة وكرامتها اصبح امراً ملحاً لا بد وان نجد السبيل لمعالجته الحاسمة والسليم.

أما تطبيق قانون المطبوعات رقم ٧٣/٣٣ رغم رجعيته وقد كان في كثير من الاحيان عبر سنوات عديدة تطبيقاً تعسفياً بحيث اصبح من الواجب والعدل العوده عن بعض هذه التطبيقات دون الانتظار لوضع القانون الجديد الذي اطالب به . واشير بهذه المناسبة الى جريدة الشعب والتي آمل ان يجد دولة الرئيس ان الوقت قد حان لاعادة النظر في أمرها بقطع النظر عن كل ما يقال .

الموضوع الثاني :

حرية الاجتماعات وحرية تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية

لقد أكد الدستور حق الاردنين في الاجتماع ضمن حدود القانون واعتقد ان هذه الحرية الاساسية هدرت خلال السنوات الطويلة الماضية وقد آن الوقت لكي تحترم من جديد .

أما المسألة الاساسية في هذا الباب فهي حرية تكوين الاحزاب السياسية .

ان موقف الدستور من هذه الحرية صريح ومتميز : لان يجعلها الحرية الوحيدة غير المقيدة بحدود القانون . ان المادة (١٦) –٢– من الدستور نصت على أن للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لاتخالف احكام الدستور ولم ترد بعد ذلك عبارة في حدود القانون .

ومعنى هذا أن لايجوز دستورياً وضع قانون يقيد حرية تكوين الاحزاب او يحد منها وكل ما هو جائز قانوناً ما نصت عليه الفقرة (٣) من المادة (١٦) وهي ان ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها .

وكل قانون موضوع مخالف لما تقدم يكون قانوناً غير دستوري ومتحدياً لاهم مبادئ الدستور

ان هذه المسألة على غاية الاهمية لان الطريق السليم الصحيح نظرياً ودستورياً في ممارسة الشعب للعمل السياسي هي من خلال التنظيمات السياسية .

هذا هو الوضع الدستوري فما هو الوضع الفعلي تجاه هذه المسألة ؟ :

١ – ان الحياة السياسية تمارس في البلد من خلال «الشلل» السياسي وهي مجموعات متعددة تلتف كل مجموعة منها حول شخص مرشح ليكون رئيس وزراء يمارسون معه الحكم اذا حكم ويمارسون معه «الزن» اذا خرج عن الحكم انتظاراً للعودة وهكذا . . .

ان هذا الوضع يفسد الحياة السياسية بل يفسد المسيرة الانتصارية والاجتماعية بصورة لايمكن انكارها او الدفاع عنها . ولو كان الامر يقتضي ان أسوق امثلة لتبسطت في ذلك ولكن الامر لا يقتضي فكلنا يعرف ما أريد ان اقول وفي المقدمة رئيس الحكومة وزملاؤه .

٢ – والى جانب هذا الشلل تقوم بعض الفئات الصغيرة التي تكون احزاباً سرية او غير مرخصة ، وكلها ليست بالحجم او القوة المؤثرة .

فهل هذه الصورة افضل من صورة تطلق فيها حرية العمل الحزبي للدستور ؟ احزاب معلنة رعلنية غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لاتخالف احكام الدستور وتراقب مواردها . وفقاً لقوانين توضع من اجل ذلك .

انني اجيب على هذا السؤال بكل الاقتناع ان حياة سياسية تقوم على احزاب كالتي وصفت تفضل بكل المعايير حياة سياسية تصنعها «الشلل» والاحزاب التي تحت الارض . واضيف ان المشاركة الشعبية التي تحدثنا عنها في مطلع هذا البيان او التي اشار اليها دولة الرئيس في صدر بيانه لاتحقق اصلا بغير صيغة الاحزاب السياسية العلنية والدستورية .

القانون :

اولاً : ترتبط سيادة القانون بالمشروعية ،ويكونان مع بعضهما قاعدة فكرية وقانونية ومسلكية اساسية في فهم الدول ورسم سياستها الداخلية والخارجية ولسنا بمعرض تحليل فقهي لهذه القاعدة لاننا نكتفي بتأكيد بعض مبادئ مشتقه منها لابد بد من مراعاتها واحترامها تأكيداً البيان القانون وتدعيماً للشرعية وهذه المبادئ هي :

١ – فصل السلطات وتعاونها ، وبيان صفةسلطة القضاء المتميزة . ان العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مسألة نظمها الدستور واسهم في ذلك مبادئ حضارية انسانية مقبولة ومؤكده في هذا النطاق فأن السلطة القضائية تبرز بوصفها السلطة الساهره على تطبيق القانون والحامية للحريات العامة، فيكون استغلالها اولا وعدم قول السلطة التنفيذية عليها ثانياً واحترام اختصاصها ثالثاً من اهم معالم ومعاني سيادة القانون ومن اجل تحقيق هذه المبادئ فأننا نطالب بقوة بتحقيق مايلي: مع تأكيد كل مارد في كلمة الزميلة نائله الرشدان بهذا المجال .

١ – ضمان مستوى من المعيشة الكريمة للقضاء يتناسب مع جلال وطبيعة مهمة رجاله ونرى ان كل تحسين في ظروف معيشة القضاء انما هو حق للقضاء على المجتمع يتميز عن حق كل كل مرفق آخر من مرافق الدولة ونرى لذلك ان لا توقف علاوة القضاء عند حد العشرين سنه بل ان تمتد الى حد الثلاثين سنه ايضاً وان تضمن لرؤساء محكمة التمييز واعضائها ورؤساء الاستئناف والبداية علاوات خاصة ومجزية .

٢ – استبعاد كل تدخل للسلطة التنفيذية في شؤون السلطة القضائية ، فنرى وجوب الغاء حق وزير العدلية في تنسيب تعيين القضاه او تنسيب احالتهم الى المحاكم .

٣ – الغاء كل حكم في كل قانون يقضي بتحصين اي قرار اداري من الطعن امام محكمة العدل العليا مدركين ان القرارات الادارية المتصلة بشؤون السيادة لا تخضع بطبيعتها الطعن امام القضاه دون نص على ذلك اذن وانه لا مبرر اصلا لتحصين القرارات الادارية ضد الطعن امام محكمة العدل العليا .

٤ – الرجوع عن سياسة التوسع في صلاحيات المحاكم الخاصة والاستثنائية على حساب صلاحيات المحاكم النظامية واشير بهذا الصدد الصدد الى تحويل كثير من الجرائم الى المحكمة العرفية خلافا لنص الدستور واستقلال القضاء .

ان الزعم بأن تحويل مثل هذه الجرائم كجرائم الموظفين مثلا يضمن السرعة والحسم والردع زعم خادع ، لان الحقيقة ان هذه السياسة تحرم المواطن من حقه في تعدد درجات التقاضي وتترك للحكم العسكري مزاجية التصرف في احكام المحكمة العرفية ،

واسرق على ذلك امثله كثيرة نزلت فيها احكام المحكمة العرفية واخرى صدقت فيها هذه الاحكام دون ضابط مفهوم او مقبول وبعض هذه الامثلة وارد في عريضة مقدمه لهذا المجلس .

٥ — ومن الواجب ان اشير في هذه المناسبة الى ضرورة النظر في اوضاع قضاء المجالس العسكرية الى ضرورة النظر في اوضاع قضاء المجالس العسكرية ، بحيث تحقق الاسس التالية : —

اولا : ان يتمتع هؤلاء القضاه بالاستقـــلال والحصانات والامتيازات التي يتمتع بها القضاه المدنيون النظاميون في نطاق كادر يحقق تلك القيم .

ثانياً : ان ينشأ مجلس عسكري استئنافي يشكل درجة تقاضي ثانية بدلا ممـــا هر متبع الآن حيث تعاد قضيـــة حكم مجلس عسكري الى آخر لا يشكل درجة تقاضي اعلى بل قد يكون مشكلا من رتب وخبرات ادنى منه لكي ينظر في ذلك ذلك الحكم مجددا .

ثالثاً : ان يفتح مجال تميزا احكام المجلس العسكري الاستئنافي امام محكمة التميز في القضايا غيـــر المتعلقة بالضبط والربط والشؤون العسكرية .

رابعاً : تعدل القوانين ذات العلاقة بما يحقق هذه المبادئ .

٦ — ومن ابرز معاني تحـــدي سيادة القانون اعتقال المواطنين اعتقالات ادارية غير محدوده الزمن ، قد يبقى المواطن فيها معتقلا سنوات سنوات بعد انهاء التحقيق دون تقديمه للمحاكمة فأرى ان تعدل جميع القوانين المتعلقة بهذه المسألة بحيث لا يجوز ان تزيد مدة اعتقال المواطن مهما كانت تهمته عن ثلاثة أشهر ان يحول بعدهـــا للمحكمة او ان يطلق سراحه .

وارى من العدل والانصاف اطلاق سراح جميع المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم مدد اكثر من ثلاثة أشهر او تقديمهم للمحاكمة .

انني أعلن بوضوح في هذا المجال بالذات انني ضد كل تحرك يستهدف بصورة مباشرة او غير مباشرة تعريض الاردن الى اوضاع شبيهة بأوضاع السبعينات او شبيهة بأوضاع لبنان تحت اسم الحريات ولكنني لاعتقد .

ان ذلك يقضي او يجيز اعتقال المواطنين الى آجال غير مسماه بدون تقديم للمحاكمة ، ولايغير من هذا الامر شيئاً ان يكـــون الاعتقال بالاستناد الى قرانين استثنائية او تعليمات عرفية .

واخيراً وليس آخراً .... فانني على بيـــان الحكومة انه لم يتعرض . بيان السياسة الداخليـــة لشرح هذه السياسة بصدد الجزء المحتل من البـلاد اي في الضفة الغربية من اجل تأكيد وتدعيم صمود هذه الضفة بأعتبار ذلك من صميم شؤون الاردن الداخلية .

وانني انتهز هذه الفرصة لاوجه كلمة هادئه بهذا الشأن الى جميع الدول العربية وبالجامعتها فأقول :

ان كل بحث في تدعيم صمود الضفة الغربية ومساعدتها على مواجهة التحديات الصهيونية لايقوم على اعلى اعتبار هذا التدعيم او المساعدة شأنا من صميم شؤون الاردن الداخلية انما هو بحث يتبلور في الحاق الاذى بالقضية والصمود والمستقبل كما اثبتت بصورة قاطعـــة تجربة المواقف والسياسات الاقليمية والانفصالية تجاه الاردن بضفتيه ارضـــاً وشعبـــاً .

الاخوة رئيس المجلس واعضائه
الاخوة رئيس مجلس الوزراء واعضائه

هذه وجهات نظـــر في موضوع الحريات مؤسسة ومبلوره اضعها اما مكم آملا اخذها بكـل ما يستحقه من عناية مدركين أن :

الحريات العامة هي طريق التماسك الوطني .

الحريات العامة هي طريق اداء الدور القومي سواء كان اداؤه وبالنموذج او بالضغط .

ان الحكم المرتكز الى شعب يمارس حريات في الواقع العربي القائم يكون حكماً قادراً ان يلعب دوراً قومياً فعالا وان يطلب بحقوقه القومية النابعة من دوره في المواجهة وموقعه الاستراتيجي والعسكري من خلال النموذج الطيب والضغط المؤثر في وقت واحد .

والاردن من اول الاقطار العربية القادرة على اداء ذلك الدور القومي بالنموذج والضغط المرتكزين للحريات العامة اذا اراد ..... وارجو ان يريد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١١)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للدكتور اسحق الفرحان .



بسم الله الرحمـــن الرحيـــــم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الاكارم

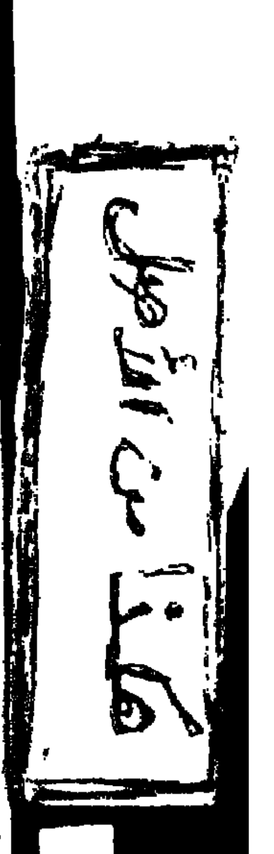
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاتـــه وبعـــد :

فقد استمعنا جمـــيعاً الى بيان دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران والسادة الوزراء عـــن السياسة الداخلية والخدمـــات والانجازات لسائر الوزارات والمؤسسات ، لقد سادني وانا استمع الى المتكلمين والخطباء من الحكومة ومـــن المجلس شعوران ، الاول هو حرص الجميع على مفهوم الشورى والحوار الصريح البناء المبني على الاحترام المتبادل والذي يهدف بالتالي الى خدمة الفرد المواطن والشعب بمجموعه ، ولعمري ان هذا لمعلم من معالم عقيدتنا وتراثنا الاسلامي الذي ان تمسكنا به في الاطـــار السياسي كان مردوده الخير والعطاء للحاكم والمحكوم وصدق الله العظيم اذ يمدح المؤمنين « وامرهم شورى بينهم » وقوله تعالى : « وشاورهم في الامر » فاذا عزمت فتوكل على الله »» .

والثاني ، هو فعالية الخدمات التي ادتها حكومة السيد بدران في سائر المرافق والميادين الداخلية رغم ضيق ذات اليد وقلة الامكانات المالية ، مما تستأهل عليه الشكر والتقدير .

وازاء ما استمعنا اليه من تفصيلات كلمات عشرات الزملاء الذين سبقوني في الكلام ساقتصر كلمتي هذه على بعض الملاحظات والمطالبات التي لااجد مندوحة عن الكلام فيها . .

اولا : رغم الجهود القيمة التي تبذلها وزارتا التربية والاوقاف والشؤون الاسلامية في تربية المواطـــن وتوجيهه ، الا اننا نلحظ بعض التغييرات التي بدأت تظهر في المجتمع الاردنـــي وتؤثر سلبياً في



سلوك الفرد والجماعة مما يولد مناخاً تتوالأ فيهالجريمة والانحرافات الخلقية ومما قد يوصلنا الى حافة ازمة اخلاقية احذر منها .

وانني اعتقد ان ضعف العقيدة الاسلامية في النفوس ، وعدم الانسجام والتنسيق في التوجيـــه الوطني بين المؤسسات المعنية ، هما اهم اسباب تلك الظواهر السلبية في اخلاق شبابنا ومجتمعنا ، فلـــم تعد المدرسة وحدها مسؤولة في القرية القريبة عن التربية بل المسجد والصحيفة والاذاعة والتلفزيون والنوادي والمؤسسات الفكرية والاجتماعية ؛ وللذلك فانني ازاء هذا اقتراح اقتراحين محددين عـــــلى الحكومة وهما :

أ ـ ضرورة ايجاد مجلس اعلى للتوجيه الوطني تكرن مهمته رسم السياسة العليا للتوجيه الوطني والتنسيق بين اوساط التربية والتوجيه من بيت ومدرسة وجامعة ومسجد ومؤسسة اعلاميـــة ، ويشترك فيه ممثلون عن وزارات الاِم والتربية والاوقاف والشؤون الاسلامية ، والثقافة والشباب والجامعات ،وممثلرن عن القطاع الخاص .

بـ ـ دعم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلاميـــة دعماً حقيقياً مؤثراً لا بصفتها وزارة محافظة على عقارات الاوقاف وصيانتها بل باعتبارها وزارة خدمات تخدم الروح والخلق كما تخدم وزارة التربية العقل والفكر ووزارة الصحة الجسد والعافية فهي تعزز قيم الامة واخلاقها وتراثها وانني انظر بوجل الى خلو ما يقارب من ستماية قرية وهي في المملكة من مساجد تؤذي فيها شعائر الله من قبل اجيال هذه الامة الامر اللذي يستدعي تبني برنامجاً مكثفاً سريعاً لسد هذا النقص في عــــدد المساجد بالاضافة الى تخصيص مصلى صغير في كل بناء مدرسة يقام .

ثانياً : ونحن نواجه احتلالا اسرائيلياً بغيضاً لاغلى بقعة من وطننا العزيز يحرم اهلنا في المحتل من ارضنا من الحد الادنى للخدمات فيهددهم بالتخلف والاضحلال ، كما يهددنا صباح مساء فيمكتسبات خططنا التنموية ، فهو عدو لئيم لا يرحم فأنني اعتقد بأن سلاح الوحدة الوطنية والتراحم والتكافل هما افضل سلاح ظهير لقواتنا المسلحة في مراجهة عدونا الشرس وازاء هذا فأنني اقترح على الحكومة الاقتراحات المحدده التالية : ـ

أ ـ تشكيل لجنة من اعضاء المجلس الوطـــني الاستشاري للقيام بالاتصال بالدول البتروليةلتقديم مزيد من الدعم المالي لقواتنا المسلحة التي هيالخط الاول للدفاع عن دنيا العروبة وبيضة الاسلام والذي لو انهار لا سمح الله لاصبحت مكةوالمدينة وآبار البترول في مرمى العدو وفي خطر حقيقي داهم .

ب ـ لقد اهبت بالحكومة في جلسة سابقة للمجلس واكرر ذلك اليوم ان توجد معهدا للدراسات الاستراتيجية والاستفادة من الطاقة البشرية الممتازة المتوافرة في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك، وذلك بقصد تقديم الدراسات والتوصياتللحكرمة فيما يتعلق بمعرفة طاقات امتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعرفة طاقات عدونا الاسرائيلي في هذه المجالات ، فالمعرفة وخصوصا في هذا القرن هي مصدر القرة ، وهي من افضل الاسلحة في مراجهتنا مع عدونا ،المتربص .

جـ ـ ولايجاد مصدرا ثابت للدعاة بين اهلنا الصامدين في المحتل من ارضنا ولمزيد من المقاومة الذاتية للشعب الذي احتلت اغلى مقدساته وحرق مسجده الاقصى فأنني اقترح على الحكومة ان تتبنى وزارة الاوقاف بالطريقة المناسبة ايجاد كليـــة

جامعية للدعرة واصول الدين في حرم المسجد المسجد الاقصى في القدس لتكون مصدر خير وعطاء بشرى ورروحي لاهلنا الصامدين لاذكاء روحهم المعنرية بأستمرار .

ثالثاً : نظراً لاهمية الانسان المثقف في بلدنا ونظره هذا البلد الى التعليم وبخاصة الجامعـــي رالفني من نظره استثمار اقتصادي راجتماعي. ونظرا لوجود ما لا يقل عنخمسين الف طالب جامعي اردنـــي ، يدرسرن في خارج الاردن ونظرا لان الجامعتين الحاليتين في الاردن لاتستوعبان حاليا اكثر من عشرة آلاف طالباً ولن تستوعبا في المستقبل اكثر من خمسة وعشرين الف طالب ونظرا لان خريجي المدارس الثانوية خلال عشر سنوات سيصل الى حوالى سبعين الف طالب سنويا فأن التفكير في ايجاد جامعة مؤتيه في الجنوب الجنوب يفرض نفسه فرضا في هذه الآرنه ، ونظرا لما سمعناه عن تحسس جلالة الملك بهذا الموضوع ، فأنني اتقدم بأقتراح الى الحكومة ان تلتمس من جلالة الملك تشكيللجنةملكيةخاصة بجامعة مؤته على غرار اللجنة الملكية الخاصة بجامعة اليرموك تكون مهمتها التخطيط لهـــذه الجامعة وتحمـــل مسؤولية اكمال مباني كلية الشهيد فيصل التي تكون نواة هذه الجامعة التي لن تحتاج الى مزيد مزيد من الابنية في المستقبل المنظور .

رابعاً : انه لمن دواعي الاسف والخجل معاً ان نلاحظ موجة من التغريب تسود حياتنا وتظهر حتى في لافتات المحلات التجارية والمطاعم كلمات اجنبية في حروف عربية يحتاج الانسان العادي في بلدنا العربي الى ترجمان لها ، انياهيب بالحكومة ان تعرب هذه اللافتات بلغتنا القومية وضمير امتنا ، كما اهيب بالحكومة ان تدعم مجمع اللغة العربية الاردني في جهوده مع الجامعة الاردنية لحث الخطى في تعريب التعليم الجامعي بالسرعة الممكنه فاللغة الام هي مصدر اعتزاز اجيالنا ، وتعكس هوية الامة في نفس ابنائها .

خامساً : من الملاحظ ان معظم الخدمات والصناعات تتركز في اقليم العاصمة حيث يتركو السكان انني ارليد ان احذر هنا من حقيقة معروفة للمجيع وللحكومة المتعاقبة ولهي ان تضخم اقليم عمان سكانيا وصناعياً على حساب الريف والاقاليـــم الاخرى في المملكة انما يشكل خطأ جسمياً من الناحية الاستراتيجية عسكرية واجتماعياً واقتصادياً

انا نريد ان يكون دبيب الحياة في جميع اقاليم المملكة ولذلك آن الأوان ان يبرز التخطيط الاقليمي في المملكة الى حيز الوجود والتنفيـــذ فتوزع الخدمات والصناعات وحـــتى المؤسسات الحكومية ، ويرافق ذلك مزيد من الصلاحيات واللامركزية للحكام الاداريين في المناطق المختلفه

سادساً : ان اهم مشكلة تعاني وستعاني منها الاردن على صعيد الخدمات هي المشكلة المائية ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة في حل مشكلة المياه ، ولكن الامر يستدعي سرعة البدء في السياسة المائية للمملكة بحيث تكون الاستفادة اقصى ما يمكن من كل نقطة ماء مطر تسقط من السماء وكل حوض ماء جوفي مخزون داخل الارض ، وكل ماء سيل يسير على سطحها ، اوبالاضافة الى ذلك تبني توجيه المواطنين الى اكتساب عادات جيدة في استخدام المياه دون اسراف ، مع تكييف وسائل صرف المياه من حنفيات ضغط وغيرها بالصورة التي تلائم وضعنا المائي ، لا بالصورة التي صنعت بها لتخدم مجتمعات لا تشكو من قلة المياه كما نشكو . .

وانني اقترح ان تدرس الحكومة بجـــد توحيد جميع الجهات المعنية بالمياه في مؤسسةاو وزارة مهمه واحده تكون مسؤوليتها عن المياه متكاملة .

سابعاً : ومع اشارة عدد من الزملاء الى موضوعي غلاء الاسعار وحرية الصحافة فأنني اجد نفسي نفسي مضطرا الى تأكيد ما قاله الزملاء بهذا الصدد وبخاصة .

أ — ضرورة اسراع تبني الحكومة لسياســة تحديد الاسعار على جميع السلع وبخاصة المواد التموينية ، وليس مجرد الطلب من التاجر ان يضع السعر الذي يراه ، وان كانت هذه تعد خطوة أولية ضرورية في هذا السبيل .

ب— واما بالنسبة لحرية الصحافة . فأنني اطلب كما طلب الزمــلاء ان يعاد النظر في المواد القانونية التي اشير اليها بخصوص ايجاد التعديل المناسب في قانون المطبوعات التي يضمن لها حرية التقاضي ثامناً واخيراً .

ارجو ان اوجه الاستيضاحات التالية :—

١ — مدى جدوى إستمرار وزارة التربية في مشروع الابنية المدرسية المصنعة الــذي يكلف يكلف عشرات الملايين بالمقارنة مع الابنيــة الاسمنتيه التقليدية ، علماً بأن المتر المربع يكلف اكثر من مائة دينار اي اغلى بكثير من البناء التقليدي والــذي يعمر خمسين سنة اطول بكثير من عمر الابنية المصنعة .

٢ — مدى التقدم في تطبيق خطة وزارة التربية في نهاية الخطة الخمسية بأن يصبح ثلاثين بالمائة من التعليم الثانوي تعليماً مهنيا .

٣ — مدى التنسيق بين وزارتي التربية والاوقاف في عدم تضييع مستقبل طلبه المدارس الثانوية الشرعية ، والاعتراف بشهاداتهم انهم بموجب امتحان عام تشرف عليه وزارة التربية .

٤ — مدى امكانية وزارة الاوقاف لتنظيــم عملية الحج على غرار الرحلات السياحية الموجهة من نقطة البداية الى نهاية المطاف والعوده مهما كانت التكاليف اذ ان الحج مفروض على المستطيع .

٥ — ما عذر وتبرير وزارة السياحة ببذل جل اهتمامها بالآثار الرومانية والاثــار التي تسبق الحضارة العربية الاسلامية ، وعدم بذل الاهتمام الكافي بالاثار الاسلامية .

والله اسأل ان يرفقنا جميعاً لعمل الخير وخير العمل ، وهو سبحانه ولي التوفيق وهو أكرم مسؤول .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

الكلمة الى السيد حماده الفواز



السيد حماده الفواز

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس — حضرات الزميلات والزملاء الأكارم

لقد استمع المجلس الكريم ان بيان دولة

الرئيس الوزراء حول السياسة الداخلية للحكومة كما استمع ان تقارير عدد من السادة الوزراء حول نشاطات وانجازات وزرائهم فأرى مــن واجبي أن أتقدم با شكر الى دولة الرئيس وأعضاء وأعضاء الحكومة المحترمين لجهودهم المخلصــة

أود أن أطرح المشاكل والمواضيع التي تهم المواطن في البادية الشمائية الممتدة مــن بلدة حوشا ،غربا وحتى بلدة الاجفور شرقاً امام أعضاء— الحكومة الموقرة وامام اعضاء المجلس المحترمين لابين تلك المشاكل التي تعترض المواطن في تلك المنطقة من أردننا العزيز راجياً من الجميع النظر اليها بعين الجد آملا أن أجد الحل معكم لكي نتيح الى مواطننا العزيز حياة لا نريد أن نقول جيدة ولكن بأقل ما يمكن أن يعيش به الانسان لأن من تلك المشاكل أمور يجب أن يجدها الانسان لكي يعيش ، أهمها الماء — الماء الذي تفتقر اليه كثيرا من الاماكن في تلك المنطقة فنجد ابنها الذي صعبت عليه الحياة وجفت عليه الطبيعة فجعلته يسير على قدميه في كثير مــن الاحيان لكي يصل الى منطقة يوجد بها ماء لكي يطفئ ظمأه ويرجع بقليل منه ألى اهله وماشيته وهذا الماء الذي يحصل عليه أتصور بأن كثيرا من الناس لا نريد أن نقول في العالم المتمدن ولكن في الاردن هنا لا يرضى أن يشرب منه لانه غير صالح للشرب .

دولة الرئيس — حضرات الزملاء الأكارم .

من أهم تلك المشاكل وكما ذكرت سابقاً هو الماء حيث أن بعض القرى يصلها الانابيب من مشروع الأرزق ولكن وللاسف كل ستة شهور تصلها الماء مرة واحدة ولأقل من أربع وعشرون ساعة بينما نجد قرى أخرى لم تصلها الأنابيب بعد ولا يوجد لتلك القرى مصادر ثابته للمياه صحيح أن الحكومة الموقرة سعت مشكورة الى المحاولة للتغلب على تلك المشكلة فوضعت بتصرف الحكام الاداريين صهاريج لتأمين القرى بالمياه كما وأنها قامت بحفر بعض البرك لتخزين المياه ولكن نجد تلك الصهاريج غير كافية نهائياً لتأمين منطقة مساحتها الجغرافية واسعة لهذا اقترح على الحكومة زيادة عدد الصهاريج وخاصة في هذا الموسم كحل عاجل وأما الحل الجذري وكما أراه أقترح .

١ — تمديد الأنابيب للمناطق التي لم تصلها بعد

٢ — زيادة عدد ساعات الضخ .

٣ — زيادة عدد البرك التي تستعمل لتخزين المياه والاهتمام بالبرك التي حفر سابقاً وأنفق عليها مبالغ كبيرة ولكنها للأسف لم تفي بغايتها وذلك لسرعة تسرب المياه منها وأخص البرك التي أعطيت عملها للمتعهدين .

٤ — حفر آبار ارتوازية للمساعده على حــل المشكلة ولتشجيع المواطنين للاقتداء بعمل الحكومة المشكلة الثانية والتي تعترض المواطنــين والتي لا تقل أهميتها بنظري عن المياه الا وهي مشكلة الطرق . صحيح أن وزارة الأشغال قامت بتمديد شبكة من الطرق الفرعية في المنطقة ولكن وبتحفظي على تلك الطرق من ناحية صلاحيتها كطرق لأنها في بعض المناطق اسمية فأقترح لحل هذه المشكلة ما يلي : —

١ — مد خلطة اسفلتيه على جميع الطرق الفرعية التي انشأت سابقاً .

٢ — مد طرق الى المناطق التي لم تصلها الطرق بعد

٣ — الخدمات الصحية — أقترح بناء مستشفى في منطقة متوسطة ليتمكن أبناء المنطقة من المعالجة

فيه وذلك لبعد مدينة المفرق عن كثير من القرى علماً بأنني لا أنكر بأن وزارة الصحة قامت بمساعي حثيثة للمحاولة لتأمين كافة القرى في المنطقـــة بعيادات صحية .

٤ ــ المدارس لا ننكر اهتمام وزارة التربيـــة والتعليم ومنذ زمن بعيد اهتمامها والذي تحمد عليه بموضوع التعليم وبناء المدارس فنجدها في كل بلدة ومهما صغرت وكل تجمع سكانـــي تفتح به مدارس ولكن نأمل منها أن تكتمل تلك المساعي لبناء مدرسة ثانوية داخلي حيث لا يخفى على الجميع بأن معظم سكان البادية الشمالية حالتهم المادية لا تساعدهم على متابعة تعليم أبناءهم في المدن فتكون الوزارة في هذه الحالة أتاحت الفرصة لعدد أكبر من الطلاب لمواصلة تعليمهم كما واطلب من الوزارة زيادة عـــدد البعثات الدراسية لأبناء هذه المنطقة لأن في ذلك مساعده للمواطنين ومساهمة في تطور بلدنا .

٥ ــ الثروة الحيوانية تعتبر الثروة الحيوانية في الاردن من الدعامات المهمة في الاقتصاد . هناك أبناء مناطق كثيرة يهتمون في تربية الحيوانات حتى أن بعضهم يعتبرها المصدر الوحيد لمعيشته خاصة الأغنام والتي بنظري اذا أحسن تربيتها ستساهم في دفع مستوى الانتـــاج الحيواني في الأردن . لهذا اقترح ما يلي : ــ

١ ــ نظرا لبعد مصادر المياه عن أماكن الرعي في أغلب الحالات نجد أن مربي المواشي قامو بشراء سيارات ذات ترخيص غير أردني لعدم قدرتهم على ترخيصها ودفع جمركها ، نظرا نظرا لأحوالهم المادية السيئة بسبب تتالي سني الجفاف عليهم لهذا أقترح مساعدتهم بوضع حل خاص لمشكلتهم هذة .

٢ ــ توزع عليهم الأعلاف شهريا وبأستمرار حيث أن الاعلاف توزع عليهم الان كل ستة شهور مرة واحدة وهذا حل غير كافي .

موضوع الكهرباء .

جميع القرى في البادية الشمالية اذا أستثنينا قرى حوشا والزعترى والخالدية لا لا توجد فيها كهرباء وأجد أن الكهرباء أصبحت ضرورية من ضروريات الحياة وأظنكم تشاركوني الرأي ،لقد تناول دولة رئيس الوزراء موضوع الكهربـــاء وأوعد بأن الارياف في الأردن ستنار في عام عام ١٩٨٢ لهذا أقترح ما يلي :

السماح للمجالس البلدية والقرويـــة بشراء موتورات كهرباء من مساعدة الحكومة كحل عاجل الى أن يتم ايصال التيار الكهربائي التيار الكهربائي الى تلك المنزطق .

الزملاء الأكارم هذه بعض من المواضيع التي تهم المواطن ليس في البادية الشمالية فحسب وانما أعتقد في كثير من مناطق أردننا العزيز رأجياً من الجميع وكل من له علاقة في الأمر مساعدتنا بحل لهذه الامور حل عاجل لنرضي الله ومواطننا وضمائرنا ونكون أهلا لتحمل المسؤولية لنرقى بأردننا الى مصاف الدولة المتحضرة تحت ظل قائدنا ورائدنا حسيننا العظيم شاكرا للجميع حسن استماعكم واتاحة الفرصة لي للتحدث عن امور تشغل مواطننا الكريم الذي هو عماد ثروتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

ليتفضل سعادة السيد نايف السعد .



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد نايف السعد

سيدي رئيس المجلس ، سيداتي سادتي

باديٌ ذي بدء اتقـــدم بالشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم الذي اتاح لنا هذا الجـــو الديمقراطي واشكر دولة رئيس الحكومة ومعالي الوزراء على تعاونهم مع المجلس الكريم .

الماء والغلاء .

لا اريد الاسهاب في الحديث عن الماءوالغلاء فقد قيل عنهما الكثير الكثير ولكني كنت اتوقع في موضوع الماء ان نعطي الاولوية لاربد والمحافظة لا للعقبة والديسه بأعتبار محافظة اربد اقدم في المصيبة اما عن الغلاء فأريد ان اشير الى ان الاردن يعتبر عالمياً ثاني اغلى بلد في العالم بعد اليابان مع فارق الدخل حيث كان هذا الغلاء سبباً في تدهور السياحة وعزوف كثير من الشركات والمؤسسات عن المجيءُ الى هذا البلد او حتى الاستمرار في البقاء فيه والجدير ان كثير من الاهالي في اربد والمحافظة صاروا يبتاعون حاجياتهم اليومية من الخضار والفواكه من درعا وقراها وان الريف الذي هو رافد المدينة اصبح عالة عليها وزاد الحياة فيها تعقيداً فترى ابن القرية يبتاع الخبز والبيض والدجاج واللبن والبصل من المدينة كل هذا بسبب اهمال الريف والاهتمام بالمدينة وعمان بالذات ، ان مراقبة الاسعار معاقبة مخالفيها تنحصر في التجار الصغار دون الكبار وعلى سبيل المثال تباع البدلة الرجالي في بعض المحلات بعمان بـ (١٢٠) دينار مع ان ثمنها الاصلي الذي تجمركت على اساسه هو (٤٠) دينارا فاذا استمر الوضع الحياتي على ما هو عليه فأن الامر ينذر بالخطر وعلى الحكومة ان تعي ذلك وتعمل على تلافيه .

حرية الصحافة والحريات العامة .

صحافتنا ولله الحمد بمستوى المسؤوليـــة وموثوقة محلياً وعلى مستوى المنطقة وقد نجحت الى حد كبير في اعلاء صوت الاردن ورسالة الحسين القومية غير انها لا تصل الى مئات الالوف من ابنائنا الطلبة ومغتربينا في اوروبا وامريكا وعلى الحكومة ان تعمل على ايصالها لهم بواسطة النوادي والاتحادات التي هي في الغالب مراكز تجمعاتهم ولقاءاتهم . وان صحافة بهذا المستوى من الصدق والامان في نقل الصورة لجديرة بكل احترام وتقدير واني ارى وجوب تعديل قانون المطبوعات بما يكفل حريتها والمصلحة العامة . ثم ارجو ان يصار الى تعديل قوانين ضريبة الدخل والمالكين والمستأجرين والتقاعد لان هذه القوانين اصبحت لا تتمشى مع واقع الحال اطلاقاً .

جامعة اليرموك .

ان (٩٠٪) او يزيد من جامعات العالم مقام على اقل من (٥٠٠) دونم وان اقامة جامعة اليرموك على (١٢) الف دونم على ابواب الصحراء المحرقة امر مكلف ولا يتمشى مـع امكانات الاردن المالية والمائية وان الفارق في تكاليف البنيان فقط للموقعين كفيل بأقامة نواة لجامعة متكاملة في الجنوب هذا بالاضافـة الى مشاكل السكـن والمواصلات والجامعة الاردنية وهي بموقع ايسر واقرب الى عمان مثل حي اذ لازال ابناؤنا وبناتنا يشاهدون على الطريق العام بانتظار المواصلات ولم تحل مشاكل السكن بعد ثم ان اقامة جامعة في موقع مؤقت بمنشآت اقيمت وتقام حالياً كلفت وتكلف مئات الالوف من الدنانير امر يدعو الى اعادة الحساب . ارجو ان لايقال ان الامر فات وانتهى بل لازال في اوله . ان مساحة الارض الحكومية في الموقع المؤقت هي (٨٠٠) دونم وهي كافية ويمكن زيادتها بالاستملاك ثم ان وجود الجامعة في اربد يساعد على ازدهار ها وهي بحاجة ماسة الى الازدهار بالاضافة الى انها تخفف من مشكلة السكن والمواصلات ولتالي تخفف من تكاليف ونفقات الدراسة على اولياء السلاب انني اهيب بهذا المجلس الكريم وبهذه الحكومة الجليلة وبدولة الرئيس بدران بالذات ان يأخذوا هذا الامر بعين الاعتبار واذا لزم الامر اجراء استفتاء عـلى مستوى المعلمين وطلاب التوجيهي في المملكة لما لهذا الامر من اهمية قصوى على كافة المواطنين والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس .

ليتفضل السيد ممدوح الصرايره .

السيد ممدوح الصرايره

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعت معكم وكواحد منكم الى بيان دولة رئيس الوزراء وكذلك الى بيانات بعض الوزراء المحترمين ، كما استمعت معكم الى كلمات الزملاء الافاضل وقد احيط بالموضوع احاطة جيدة وتبين لي من بيان دولة رئيس الرزراء الذي كان واضحاً وصريحاً ومنصفاً حيث اطلعنا وبكل وضوح عـلى مجريات الامور بصدق وموضوعية ودون مبالغة لما قامت به الحكومة . فله الشكر الخالص على وضوحه وتواضعه بالنسبة لما قدم من انجازات بالتعاون مـع وزرائه المتعاونين .

الا انني أكادتبعض الامور التي لابد من ان اتعرض لها مبدياً نصحي ومشورتي في معالجتها وهي :

١ — وزارة الاعـلام .

لاشك ان وسائل الاعلام في كل بلد اما ان تكون وسائل خير تثقف النشئ وتمده بمعطيات تراثه وتوجهه الوجهة الصحيحة المؤثرة وتعمل على تفاعله مع المجتمع وتربطه بماضيه وارضه وتدفعه الى التقدم وتجعل تطلعاته الى الغد الخير المرجو . . واما بقصد او بغير قصد تدس له السم في العسل للعمل على تدميره وتدمير مجتمعه وهذا الشأن وسائل الاعلام العدوة والاجنبية الغازية فارى انه لابد لوسائل اعلامنا من ان تكون حذرة جداً حتى لاتنقل خبراً او صورة او مسلسلا ينفذ من خلاله العدو ولا اقصد العـدو العسكري فحسب وانما العدو الفكري لان التغلغل الفكري المفوض هو اخطر من الجندي المحتل اذ ان الجندي لابد وان يخرج يوماً اما الفكـر فقلما ان يخرج . ومن هنا فطن الاعداء لهذه الوسيلة فدسوا الخبر الكاذب والصورة الفاضحة والمسلسل الاجرامي فيجب على صحافتنا النيرة وهي واعية على كل حال أن تكون بالمرصاد ولمثل هذه الامور .

ومن هنا ارى ان تكـون الصحافة الشريفة مطلقة اليد في معالجة ما ترى من أمور حرة فيمـا تكتب وتقول بعيدة عن الفرض والهوى الشخصي وانما ارفع صحافتنا عن ذلك بحسن النية والرفق والتوجيه السليم الواعي الصادق ارى اننا نتعاون جميعاً في سبيل خدمة هذا المجتمع .

٢ — اما اذا رأت السلطة غير ذلك فاني ارى ان يكون القضاء هو الفصيل في هذا الامر ولا ضير في ذلك اذا ان القضاء هو السلطة الثالثة في هذا البلد . اما الصورة والخبر الذي يراه ويسمعه المواطن مـن التلفز والاذاعة فأرى ان يكون حذراً جداً اذ ان الانسان عندما يسمع قد ينسى اولا ينتبه بينما عندما يسمع ويرى فانه لاينسى الا بصعوبة ومن هنا ارى ان شبابنا والجيل الصاعد يتأثرون تأثراً كبيراً بمـا يشاهدوه ولا ابالغ ان قلت انه يحاول ان يقلده ويطبقه ولذلك ارى ان يهتم باعداد الانسان الذي هو عدة هذا البلد ومصدر نمائه الحقيقي وتعميق انتمائه لتراثه ودينه واخلاقه وان لايطغى جانب المادة على الروح ولا نريد جيلا افرزته مدرسـة بريتا ومسلسلات غراميات نابليون وزوجات هنري الثامن ولذلك فإني ارى ان تتعاون وزارة الاعلام مع اجهزتها في سبيل اخراج مسلسلات نظيفة طاهرة لاتعلم الجريمة والفسوق بل تدعو الى الفضيلة والرجولة الحقة ، وان ما طلبته من الصحافة والتلفاز اطلبه ومن الاذاعة ووكالة الانباء ، كما انني ارى انه قد حان الوقت لانشاء مجلس اعلا للاعلام من الوزارة والاجهزة المختصة كوزارة التربية والتعليل وزارة الثقافـة والشباب ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والجامعات وبالاضافة الى وزارة الاعلام وعطفاً على ما تحدثت عنه عن وزارة الاعلام من حيث اتساع صدر السلطة للخبر والصورة والتعليق ومطابتي بالاحتكام الى القضاء فاني اركز على ان يبق القضاء مستقلا شكلا وموضوعاً ولا بد من ممارسة الفعلية والاستقلال القضاء وان لايكون اي سلطان قد يؤثر على ضمير القاضي وهو يمارس حقه في القضاء وانني ارى ان يكون تعيين القضاه من اختصاص لجنة من قضاة التمييز ودون سابق تنسيب من وزير العدل كما هو الحال وكمـا هو وارد في قانـون استقلال القضاء المعمول به حالياً ولاشك انه عندما يتم تعين القاضي من قبل لجنة مكونه من سبعة قضاة من محكمة التمييز افضل بكثير مـن ان ينسب او يعين القاضي من قبل الرزير .

ولذا فانني ارى ان يعـاد النظـر في قانون استقلال القضاه ، كما اني ارى تقوية جهاز التفتيش وزارة العدل ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعطائه الصلاحيات اللازمة للقيام بواجبه خير قيام .

٣ — تعرضت لوزارة الاعلام من حيث توجيه الجيل بوسائلها وتعرضت لجهاز العدل والقضاء في سبيل حصول المواطن على محاكمة عادلة من قضاة مستقلين واني اتعرض الان لوزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والشباب ،في سبيل مصلحة الجيـل وتربيته وتعليمه وتثقيفه الذي هو عدة المستقبل فارى التركيز على حسن اختيار المناهج وحسن التوجيه وان لانقضي ولانذوب مع الاخريى فلا بد من التركيز على اصالة ثقافتنا وحضارتنا وديننا حيث بذلـك نكون منسجمين مع انفسنا ومع ديننا وتقاليدنـا ودستورنا حيث يجب ان ننسجم مع ذلك كله لا ان

يكون نص الدستور شيْ والممارسة الفعلية شيْ اخر . واني اشكر من الاعماق صاحب فكرة انشاء كلية الشهيد فيصل رحمه الله فاني ارى ان تكون نواة لجامعة في الجنوب واطالب الحكومة الرشيدة بتشكيل لجنة عليا على غرار لجنة جامعية جامـــعة اليرموك وارجو ان يتحقق ذلك قريباً .

اما شؤن الزراعة والمزارعين والاسعار والتسويق ورفع مستوى القـــرية وتحسين الطرق القرى والزراعة وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي وزيادة الخدمات الصحية والبريدية وحماية الصناعة والمستهلك وتقديم الخدمات لضرورية كالمام الى المناسطق الاسكانية في عنان وغيرها فهي امور كلنا نهتم بها ونرجو تحقيقها في حدود الامكانات المتاحة لما في ذلك من نفع المواطن لهذا البلد الخير الذي يؤمن بان الدولة تحافظ عليه ولترعاه وهي ان شاء الله كذلك .

واسأل الله ان يوفقنا جميعاً لما فـــيه رضاه في ظل قائد المسيرة وحاميها الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعـــــاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١٥)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد وليد عصفور .

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين .

لا يسعني في مستهل كلمتي الا ان اضم صوتي الى كلمات السادة الأعضاء الذين اكبروا لدولة رئيس الوزراء وللسادة الوزراء جهدهم الموفق في عرض المبادئ السيسية ، ثم البرامج ،والأعمال التنموية تكميلا لصورة النهـــجالذي تعتمده حكومة صاحب الجلالة الملـــك الحسين المعظم على الصعدين الخارجي والداخلي والذي يستهد نهضة بلدنا وخدمته في اطار وحدته القومية ، ومتطلبات النظام والاستقرار والمساواة

ولقد تناول السادة الأعضاء مختلف نواحي الحياة الداخلية من اجتماعية وتعليمية واقتصادية وسياحية ، وسائر النواحي التي عرضها السادة الوزراء في مجـــال مسؤولياتهـــم ، واختصاص وزاراتهم .

ولا يسعني الا ان أرحب بكل ما تضمنته البيانات الوزارية .. متمنياً لحكومتنا التوفيق في سبيل ذلك وبالنسبة للمطالب التي جرى عرضها على الحكومة . حتى ما كان منها من قبيل الشكاوي فأنني لاجد فيها دلالة ساطعة على الطموح للوصول الى الافضل في خدمة المواطنين والوطن وليس في هذه الشكاوي ما ينتقص من جهد الحكومة ذلك لأنها تعبر عن المشاعر والمطالب التي يتحسن بها المواطن . الذي من حقه مناقشتها في هذا المجلس بحكم حرية الكلمة وبحكم ان الأصل هو الحوار الموضوعي الذي نستلهمه من الشعار الكريم» « وامرهم شورى بينهم » .

وان شكاو ي المواطنـــين كثيرة ومتنوعة. وأتحمل شخصياً نصيبي من مجابهتها سواء بسبب تشرفي بعضوية مجلس أمانة العاصمة اورئاسة غرفة الصناعة . واذا كانت هذه الشكاوي لادلة على حرية التعبير ، فلا ان شك الاجتهاد في معالجتها قدر الطاقة واجب مقدس لأنه سر الخدمة العامة ، وشرف العمل في الحقل العام . ولهذه الشكاوي اسباب مختلفة لكنه بوسعنا حصرها في ثلاث نواحي .

١ ـــ الأوضاع السائده في الريف الأردلي .
٢ ـــ متطلبات تنمية الاقتصاد الاردني .
٣ ـــ مشاكل التكاثر السكاني في العاصمة .

ومن المسلم به ان الاوضاع العامة في الريف الاردني تستلزم تنمية عاجلة لمكافحة التخلف الذي يرين على القرى فهذا التخلف هو الذي يدفع بنا جميعاً الى الوراء ، لأنه يزيد من الهجرة الى المدن حيث تضيق الخدمات ـــ من ماء وكهرباء وسكن ومدارس وغيرها عـــن مجابهة المتطلبات وحيث تكثر الشكاوي من من كل شيْ ، واذن لا بد لهذه المشكلة من معالجة جذرية في نطاقخطة تنمية منفصلة لتنمية الريف الاردني تكون في بعض اجزائها قسماً متمماً لأية خطة تنمية عزمة واساسية وفي بعض اجزائها خاصة بالريفوحده وبهذا نتعرف على البرامج الواجب تطبيقها ، وعلى المراحل الزمنية ومصادر التمويل والخبرة وغيرها عن الأمور . ونضمن التقدم لريفناالعزيز

ومن ناحية التكاثر السكاني في العاصمة ، فالعاصمة قد دخلت او كادت تدخل المليون الثاني في تعداد السكان وقد ازدادت استقطاباً بالهجرة من الريف وأيضاً معاناة من صعوبـــة الخدمات والاسعار والسكن وغيرها ولهذا لا بد من الاسراع في انشاء المناطق الصناعية ومنح الحوافز السخية لكل من ينشيْ مشروعاً استثمارياً في القرى او المدن الصغرى .

واذا اقترن دعم تنمية الريف وتنمية المدن الصغيرة بالحوافز السخية فان ذلك سيساعد على تخفيف ضغوط الهجرة وبالتالي الضغوط المتزايدة الصغيرة بالحوافرز السخية فان ذلك سيساعدعلى تخفيف ضغوط الهجرة وبالتالي الضغوط المتزايدة على الخدمات ، ويكفي العاصمة عبثا ان سكانها يزدادون زيادة طبيعية لا تقل عن ثلاثين الى اربعين الف نسمة في السنة قابلة للزيادة وانها تستقبل الالوف من الزوار والسياح ، ولا عجب عندئذ اذا وقعت ازمة في الخدمات ، او صعوبات في التموين ، او النقل او حتى ارتفاع في الاسعار .

ومن هنا كان لا بد من دراسة اقتصادية اجتماعية عاجلة لموضوع التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي ، وارى نفسي مضطرا لاغتنام هذه المناسبة لاناشد حكومتنا الموقرة زيادة مساعداتها لأمانة العاصمة التي تتحمل اعباء ثقيلة في المحافظة على الصحة العامة والنظافة العامة وازالة المكاره التي تسبب الاوبئة ، كما وتتحمل اعباء ثقيلة اخرى لخدمة المواطنو في المناطق التي تفتقرالى الخدمات الاساسية وفي يقيني ان دولة رئيس الوزراء على علم بذلك وانه يعطف على المسؤوليات التي تجابهها الامانة بما سيمكنها من اداء المزيد من الخدمات الاساسية .

اما من ناحية التنمية الاقتصادية فلا شك ان الرافد الاكبر للازدهار والاستقرار هوالدخل القومي وشمول توزيعه ، ولقد اخترنا لتنمية هذا الدخل الاقتصاد الحر والاستثمار الطوعـــي والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، مع ايلاء التطور الاجتماعي حقه من العناية والاهتـــمام، ولهذا كان لا بد من التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وقد اثبتت تجربتنا في ممارسة الاقتصاد الحر ـــ والاقتصاد المنهاجي حيث تسهم الحكومة في المشروعات الكبيرة ـــ اثبتت هذه التجربة ملاءمتها لاوضاعنا واهدافنا . كما واثبتت نجاحها وحيويتها في دفع عجلة الازدهار .

واسارع للقول بأن الوجدان في ممارســة الاقتصاد الحر يأبى الاستغلال والتسلط وجميع نزعات التحكم والسيطرة وغيرها من المظاهـــر التي تتنافى مع الصالح العام ، والقطاع الخاص يشاطر القطاع العام جهده في مكافحة هذه المظاهر .

والحقيقة ان الاقتصاد الاردني مطالب ببناء مجتمع الانتاج وبزيادة الدخل من قطاعات الانتاج على الدخل من قطاع الخدمات ومعروف لديكم ان الوضع الحالي كما تعلمون وضع معكوس فالدخل من الخدمات يبلر حوالي ٦٥٪ هذه مسؤولية كبيرة يستحسن بها القطاع الخاص في نطاق حرية العمل الاقتصادي .

على انه من طبيعة مثل هذا الوضع المعكوس انه يولد دورات تجارية ضيقة المدى تتميز بالارتفاع والانخفاض المتسارع مما يخلخل التوازن بين العرض والطلب ويؤثر على حركة الاسعار وبالتالي بسبب الشاوي التي تطرح بين الفينة والاخـــرى . وهناك عوامل اقتصادية داخليـــة وخارجية تتفاعـــل في اواسطنا ، وكل ما نرجوه باسم القطاع الخاص هو الصبر والمساندة لكي نعجل في بناء مجتمع الانتاج ونتخلص او نقلل من اثر التفاعلات الخارجية .

ومن مسؤوليات الاقتصاد الاردني ايضـاً ايضاً تعديل الميزان التجاري عـــن طريق زيادة الصادرات ، وخلق فرص العمل للاستخدام الدائم وتوسيع وعاء الاستثمار وبناء اقتصاد ذاتي التوليد والنشاط . فهذه وغيرها مسؤوليات ضخمة يتحمل القطاع الخاص نصيباً كبيراً منها .

واطرح السؤال : ماهي طريق الحل او اسلوب المعالجة ؟

لقد رسمت خطة التنمية الخمسية النهج العام للعمل وهو نهج سليم قويم ولكننا لانجد الطريق سهلة كما ترون . واذ قصر حديثي هنا على الناحية الصناعية ، اسمحوا لي ان اغتنم هذه المناسبة لاطمئن السادة الاعضاء الذين اشاروا في احاديثهـــم الى الانتاج الصناعي الاردني انه انتاج متطور وانـــه يتقبل المواصفات القياسية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بما سيؤدي قريباً الى منح الصناعة التي تطبق المواصفات القياسية علامة الجودة ، وفي ذلك فصل الخطاب .

ولنذكر ايضاً ان صناعتنا الاردنية رغـــم تعرضها لضغوط شديدة بسبب هجـــرة الايدي العاملة وضيق قدرتها على مجاراة الاجور والرواتب السائدة في البلاد المنتجة للبترول تنتج وتصدر وتسهم في الانتاج المحلي الاجمالي بمبلغ ستين مليون دينار في السنة او مايزيد على انتاج الزراعة ونحقق هـذا الانجاز رغم ارتفاع الاجور . وعلى من يطالبـ بتجميد الاسعار ان يطالب بربط الاجور والاسعار معاً في سياسة موحدة ، وبدون ذلك سيبقى الوضع مثقلا بالاجتهادات . والتخمينات .

وعلينا ان نذكر ان صناعتنا صناعـــة ناشئة تتعامل موع سوق صغيرة ومع هذا فان الكثير من منتجاتنا يدخل الاسواق العربية لكن هذه المنتجات نفسها ما تزال تدق ابواب الدوائر الرسمية تحاول اقناعهاواقناع سائر اجهزة الدولة ومؤسساتهـــا الاستهلاكية بأنها منتجات صالحـــة وان الضرورة تقتضي حصر مشتروات الحكومة بالسلع الصناعية التي يجري انتاجها محلياً وتوصية المصانع المحلية على على انتاج تلك السلع التي يجري استيرادها مـــن الخارج بكميات كبيرة . ولقد سرنا فعألا ان يقوم معالي وزير المالية بالاشتراط عـــلى احد متعهـدي الاشغال بشراء بعض احتياجاته من المصنوعات الاردنية المحلية وهو اجزاء نرحب به ونرجـــو تطويره الى قـــرار شامـــل لمختلف المشروعات والمشتريات الاردنية .

ان سوقنا كما قلت سوق صغيرة والملاحظ اننا نريدها ضيقاً عن طريق الاستيراد المماثل حتى لمؤسساتنا الرسمية التي تعلن تشجيعها للصناعة .

هذا وان الخطوات الخاصـــة بانشاء المدن الصناعية ما تزال خطوات بطيئة كما وان تنظيـــم المناطق الصناعية في المدن وخارجها ما يزال بطيئاً يعيق المستثمرين الذين يحصلون على موافقات لانشاء صناعات جديدة .

واسمحوا لي ان اذكر بأن صناعتنا تتعرض للاستيراد الاغراقي من الدول التي تعمل تحت لواء الاقتصاد المركزي وان حكومتنا عـــلى علم بهذا الامر الواقع ونحن نطالبها باتخاذ الاجراءات التي تصون انتاجنا من المنافسة غير المتكافئة .

هذا وما تزال مشكملة الهواتف تشكل عقبة كأداء امام الصناعة ورجال الاعمال بصورة عامة ولقد طالبنا وما تزال بتسريع الاجراءات لمنـــح المصانع خطوطاً هاتفية وخاصة من اجل السلامة العامة ولطلب النجدة عند وقوع الحوادث والحرائـق . ولقد وقع منها ما وقع مبسباً خسائر فادحة وهانحن نجد ان الدائرة قد رفعت نفقات تركيب الهواتف عدة مرات وارجو ان نطرح هذا الموضوع للمناقشة في مناسبة قادمة لكي نتأكد من المبررات التي ادت الى الارتفاع الكبير في الرسوم فالحكومة اذ هـــي مسؤولة عن مراقبة الاسعار عموماً مطالبة بأزتراقب اسعار خدماتها للتأكد من عدالة هذه الاسعار .

واسمحوا لي ان اشير الى قضيـــة الملحقين التجاريين فاذا كان الهدف هو زيادة التصدير وفتح الاسواق الخارجية فما هي المهمة التي يقوم بهـــا هؤلاء الملحقون ؟ واتساءل هـــل تعرفوا عـــلى الصناعة الاردنية ومنتجاتها ؟ هل اتصلوا بالمستوردين لاقناعهم باستيراد المنتجات الاردنية ؟ الى غير ذلك من الاسئلة . واعتقد انهم بحاجة الى برامج تدريبية يتعاون فيها القطاعان العام والخاص وبعكس ذلك تبقى الفائدة من تعييناهم محدودة وغير ملبية للهدف منهـــــــا .

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فكثيراً يقـــال ويذاع بأن التحول الى مجتمع الانتاج يقتضي التضييق على قطاع الخدمات ، وليس هذا الامر المقبول ، ذلك لان الهدف هو تنمية القطاعين معاً مع زيادة خاصة في التركيز على قطاع الانتاج ولقد نما قطاع الخدمات بمؤسساته الكثيرة من مؤسسات بنـــوك وتأمين ونقل وفنادق وسياحة بما يكسب الاردن مكانة عالية في الاساط الاقتصادية العربية والاجنبية ولنا معبر كبير نحو اغناء قطاع الخدمات وهو مدينة العقبة ، التي تنمو كرفأ تجاري ومرتادسياحي ، والى منطقة تجارية مأمونة . ونحن نرجو من حكومتنـــا الموقرة مزيداً من الاهتمام بتطزير هذا ه المدينـــة بأكمال مشاريع الماء والكهرباء ووسائل المواصلات وحتى منح تسهيلات وحوافز خاصة لمنشئ المرافق الاقتصادية في هذه المدينة ؛ وفي يقيني ان الوقت ملائم لانشاء حوض لاصلاح السفن لخدمة السفن العاملة في البحر الاحمر او المارة منه .

هذه بعض النواحـــي التي رأيت ضرورة للاشارة اليها وانني لواثق بأن استمرار التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص سيزيد من منجزاتنـــا بما يحقق أهدافنا في حقل الأعمال الداخلية وارجو مجلسكم الكريم ان يوصي الحكومة بما يلي : —

١ — وضع نظام محدد لمشتريات الدولة من المنتجات الصناعية المحلية مع الالتزام بالتطبيق ما دام الانتاج جيداً والتوريد حاصلا والسعر معتدلا .

٢ — وضع خطة متميزة للتنمية وانعاش الريف الاردني تكون متكاملة العناصر وقابلة للتطبيـــق على مراحل زمنية ، وذات صلة بخطط التنمية العامة

٣ — أعادة النـــظر في أجور ونفقات ورسوم الهواتف الجديدة وحث المؤسسة المختصة على مضاعفة نشاطاتها لانجاز مشروعات المواصلات المختلفة .

٤ ــ النظر في وضع الاجراءات المناسبة لحماية انتاجها المحلي من المستوردات ذات اذ سعار الاغراقية.

٥ اعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار بيكل عام وخاصة بما يضمن تقديم تسهيلات وحواف ز سخية لانشاء الصناعات في المناطق الريفية والمدن الصغيرة .

٦ ــ دعوة الحكومة للاسراع في انشاء المدن الصناعية وتحديد المناطق الصناعية في المدن وقارجها

دعوة حكومتنا الموقرة لدراسة الاوضاع الخاصة بعض الصناعات الكبيرة التي تجابه صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتها بسبب المنافسة الخارجية ، وبسبب ضآلة الحماية على منتجاتها وتقيم هــذه الصناعات عدداً كبيراً من المساهمين وتشكل ركيزة هامة في البناء الاقتصادي العام . واذا كنت لااتذكر الاسماء بالتحديد فلانني اعلم بأن الحكومة قــد تسلمت هذه الشركات ايضاحات وافية عن المشاكل التي تجابهها في الوقت الحاضر .

وارجو مجلسكم الكريم ان يوصي الحكومة بتخفيض نسبة ضريبة الدخل على ارباح الشركات المساهمة التي تبلغ ٤٥٪ بالمائة من الارباح الصافية وهي نسبة عالية حيث انها خفضت حصة المساهم في ارباح الشركات الى ٥٥٪ بالمائة بعد ان كانت هذه الحصة حوالي ٦٨٪ ومن أهداف هذه التوصية تشجيع انشاء الشركات المساهمة وتشجيع الشركات العادية على التحــول الى شركات مساهمة وبما ان ميزانيات هذه الشركات تخضع بحكــم القانون للتدقيق والنشر فان التكليــف الضريبي سيكون معلوماً وواضحاً وفي الوقت نفسه ميسراً لدفـــع الاستحقاقا اللازمة وهذا عدا عن تشجيع انشاء الشركات المساهمة كما ذكرت ، اذ تعتبر الركيرة الكبرى للنشاط الاقتصادي والمجال الاوسع للاستثمار .

دولة الرئيس السادة الاعضاء

اشكركم عــلى تفضلكــم بالاستماع الى الملاحظات التي ذكرت راجياً التوفيق في مساعينا المشتركة لخدمة بلدنا واعزاز مكانته ونهضته في ظل قائده العظيم جلالة الملك الحسين المعظم .

والله الموفـــــق .

٤ ــ تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس

في ختام نقاش المجلس الكريم لبيان دولة الرئيس واصحاب المعالي والوزراء فانني أعلن ان تكون جلسة يوم الاثنين القادمة في الساعة العاشرة للاستماع لبيان الحــومة وردها على جميع ما اثير في هذا الحوار البناء الايجابي . كما اعلن للمجلس الكريم ان اللقاء الذي كان مقرراً في الساعة السادسة بقصر الثقافة مساء اليوم قد تأجل الى إشعار آخر .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنــان بعيــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمــد اللــوزي

تعريـــــــف

١ ــ امد وبــوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امــين عــام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيــون** .

٢ ــ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظما الضبط **السيدان نذير عطيات ونصري الشمايلة** .

٣ ــ قام بالاشراف عــلى طباعــة هــذا العــــدد وتدقيقــه في المطبعــــــة : منظم الضبط **السيد نصري الشمايلة** ومامور المجلة **السيد غسان النجداوي** .

الوقائع

كلمة السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

اوافق الزميلين السيد وصفي ميرزا فيمااثاره بموضوع الغلاء والسيد جودت السبول بموضوع اعادة النظر في القوانين التي تنص فيها على عدم جواز الطعن في القرارات الادارية .

واضيف فيما يتعلق بموضوع الغلاء انهما شك فيه ان هناك موجة غلاء عامة عالمية ومع العلم بأن ذوي الدخل الثابت هم الذين يقاسون بالضرورة اكثر من غيرهم من حدة موجة الغلاء . الا ان الموظفين ليسوا بالفئة الوحيدة التي تقاسي فهناك المتقاعدون الذين افنوا زهرة عمرهم في الوظيفة ويتقاضون رواتب تقعدية على اساس الرواتب القديمة ان تقاعد هذه الفئة كان يغني الى حد ما وبالكفاف معيشتهم اما الان فان تقاعدهم لا يفي شيء فهل فكرت الحكومة بمعالجة حالتهم .

كذلك هناك فئة اخرى ذات الدخل المتدني من المزارعين وغيرهم فما هو العلاج الذي تفكر به الحكومة بالنسبة اليهم . قال لنا دولة رئيس الوزراء ان الحكومة بسبيل تطوير سياسة الاجور وربطها بتكاليف المعيشة وان هذا ربما كان علاجا لحالة العمال والموظفين ولكنها لاتعالج حالــة المتقاعدين واصحاب الدخل المتدني الاخرين .

كذلك قال دولة الرئيس ان الحكومة بسبيل قيامها بسياسة تسعيرة ثابته تبقى حرية المنافسة الا انني اصارحكم القول لم افهم افهم معنى هده العبارة وارجو زيادة الافصاح عنها . اما المسألة الاخرى التي ارغب في بسطها هي ان الدستور كفل الاستقلال القضاء ونظم قانون تشكيل المحاكم صلاحيات المختلفه الا الااننا نلاحظ ان بعض الصلاحيات المحاكم النظامية تسلب منها وقــد وقد احيلت في الاونة الاخيرة صلاحيات المحاكم النظامية فيما يتعلق بعدد كبير من انواع الجرائم الى المحاكم العرفية واحيلت صلاحيات المحاكم فيما يتعلق بتقدير تعويض عن بدل الاستملاكات للجان وبالنسبة للامرين وقع اعتقادي بأنهمــا مخالفين للدستور اذا ان المحاكم العرفية وضعت بمعالجة الجرائم الخطيرة التي لها مساس بأمــن الدولة الداخلي والخارجي . وسلامتها غير ان ان الجرائم التي احيل امر النظر فيها للمحاكم العرفية مؤخرا في ليست من هذا القبيل . وبالنسبة لتقدير التعويض فهو من صلاحية المحاكم لا غيرها غير ان عدم وجود صلاحية للمحاكم لتقرير عدم دستوريــة القوانين وعــدم وجود المجلس العالي لتقرير دستورية القوانين فلا يوجد من يعالج مثل هذا الامر فهلا فكرت الحكومة بأعادة النظر في هذه الامور .